جامعة بلحاج بوشعيب -عين تموشنت-

كلية الحقوق

قسم : الحقوق

مطبوعة بيداغوجية لمحاضرات مقياس منهجية العلوم القانونية

-تقنيات إعداد البحث العلمي-

موجهة لطلبة سنة ثانية ليسانس جذع مشترك حقوق

-السداسي الثالث-

من إعداد الأستاذة:

د.سي بو عزة إيمان

أستاذة محاضرة قسم ب

السنة الجامعية2022-2023

جامعة بلحاج بوشعيب -عين تموشنت-

كلية الحقوق و العلوم السياسة

قسم : الحقوق

مطبوعة بيداغوجية لمحاضرات مقياس منهجية العلوم القانونية

-تقنيات إعداد البحث العلمي-

موجهة لطلبة سنة ثانية ليسانس جذع مشترك حقوق

-السداسي الثالث-

من إعداد الأستاذة:

د.سي بو عزة إيمان

أستاذة محاضرة قسم ب

السنة الجامعية2022-2023

معلومات عامة عن المقياس:

المؤسسة: جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
الكلية: الحقوق
القسم: الحقوق
الفئة المستهدفة : السنة الثانية ليسانس حقوق جذع مشترك
المقياس: منهجية العلوم القانونية (تقنيات اعداد البحث العلمي 1)
المعامل:1
الرصيد:6
الحجم الساعي في السداسي: 45 سا (15 أسبوع)

الحجم الساعي الأسبوعي: محاضرات (1سا و30 د) وأعمال موجهة(1سا و30 د)

التوقيت: يوم الثلاثاء من 09.30 إلى 11.00 مدرج

معلومات التواصل مع الأستاذ:
نوع الدرس: محاضرة - أعمال موجهة
مسؤول المقياس: سي بوعزة إيمان
طريقة التواصل على البريد الإلكتروني:-imane.sibouazza@univ-temouchent.edu.dz
مكان التواصل: المكتب، يوم الثلاثاء من 13:00سا إلى 14:30سا.

المقد

مقدمة:

كلما ابتعد الإنسان عن الدجل والخرافات وتميز بالتركيز في البحث العلمي أصبح أكثر قدرة على بناء حضارة متطورة، ولهذا على الإنسان أن يهتم بتطوير العلم من خلال تشجيع وتكريس البحث العلمي ليحظى بحياة أفضل.

حيث أن ابتكاره لوسائل ومناهج البحث، قد أوصله إلى الكثير من الحقائق التي غابت عنه منذ أن وجد على الأرض. فمن خلال اكتشاف الإنسان لمنهجية البحث الصحيحة قد تحرر من اسر الذاتية والأهواء والعواطف، ليصبح لعقله سلطان في قيادة البحث عن الحقيقة وفهمها كما هي في الواقع. كما مكنته من تسخير مجهوداته البحثية سواء الإجرائية أو الذهنية في كشف الحقائق كشفا موضوعيا بدلا من إسرافها وتبديدها في صياغة أفكار وآراء لا تخدم ولا تعبر إلا عن طموحاته وميولاته الواهية وكأنه يسخر شيئا ثمينا من اجل تحقيق أمر زهيد ودنيء لا يتعدى نفعه شخصه وزمنه ومكانه.

كما يعتبر البحث العلمي، والسعي وراء اكتساب المعارف من أعظم الوسائل للرقي الفكري والمادي للأمم والشعوب، وعلى قدر الإنفاق عليه تكون العائدة النفعية على المجتمع ورقيه، ولم يعد هناك أدنى شك في أن البحث العلمي هو الطريق الأمثل والوحيد لتقدم الشعوب وحل المشكلات التي تعاني منها البشرية في شتى المجالات.

وبالتالي يعد البحث العلمي أحد المقومات الأساسية للتقدم، بحيث هو تلك الوسيلة التي يستخدمها الإنسان لإعمال العقل والحواس من أجل فهم حقيقة الظواهر الطبيعية والاجتماعية التي تحدث من حوله وتسخيرها لخدمته وتسهيل حياته.

ونظرا لأهمية المنهج العلمي الذي يعتبر موضوع شامل لكافة المجالات العلمية بما فيها الطبيعية والاجتماعية، يأتي مقياس منهجية البحث العلمي من أهم المقاييس حيث يجب تدريسه لجميع الطلاب بمختلف مجالاتهم وتخصصاتهم ومستوياتهم الدراسية، فالجميع معني باستخدام منهجية البحث العلمي.

وباعتبار أن المنهجية هي عمدة البحث العلمي فإن دراسة منهجية في القانون تعد من أهم الدراسات التي يتلقاها الطلبة الباحثين في مجال العلوم القانونية كونها تنشئ لدى الطالب الأسلوب والطريقة في التعامل مع مختلف الميادين التى يطرحها علم القانون ، فالكتابة القانونية تتميز بتقنياتها الخاصة التي تفرضها طبيعة القانون، فهو كعلم يتطلب التعامل معه وصياغته بدقة وحذر شديدين.

وتبعا لذلك فإنّ الطلبة الجامعيين في ميدان العلوم القانونية بحاجة ماسة إلى مناهج البحث العلمي، دعما لبحوثهم العلمية، حتّى يكون هؤلاء الطلبة ملمين بالخطوات الأساسية في البحث العلمي وبشروط التوثيق والاقتباس، وكيفية وضع مقومات البناء والتركيب، وذلك حتّى يتسنى لهم الوصول إلى نتائج وحلول وحقائق علمية بطرق موضوعية منظمة ودقيقة.

وعليه سنقسم هذا المقياس إلى المحاور الآتية:

- **الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للبحث العلمي**
- **الفصل الثاني:مراحل انجاز البحث العلمي**

الـفـصل الأول :

البحث العلمي هو بحث منظم يتم عن طريق عدة أدوات، وهو خاضع لقواعد علمية وأسس موضوعية، وليس للنزوات أو التصورات الذاتية، فهو أداة نهضة الأمم حيث تخصص له ميزانيات ضخمة وهيئات متخصصة.

فإذا كان البحث العلمي من أهم العوامل للحكم على تقدم الدول أو تخلفها، باعتباره أساس التنمية، فإن المنهجية تعد أساس البحث العلمي التي لا يقوم دونها، فلا يوجد بحث علمي دون استخدام منهج محدد يتناول دراسة المشكلة بكل أبعادها وجوانبها. وهو ما يستلزم إتباع طريقة عقلانية لتقصي الحقائق وإدراك المعارف وترتيب الأفكار بهدف التوصل لنتائج معرفية مقبولة، تسهم في تطور البحث العلمي الذي يتم من خلاله بناء الحضارات والثقافات ونقلها عبر الأجيال، لذا نجد كل الدول تسعى جاهدة لتطوير البحث العلمي، باعتباره يشكل عاملا رئيسيا لتقدمها.

وبالتالي لابد من التطرق إلى تعريف البحث العلمي، ثم الانتقال إلى أهمية البحث العلمي، وبعدها أهدافه، ثم نتوجه إلى خصائصه وفي الأخير نتناول أنواعه.

المبحث الأول
مفهوم البحث العلمي

ليس من اليسير أن نحصر كل التعريفات التي أطلقت على مفهوم البحث العلمي، حيث تعددت تلك التعريفات وتنوعت، تبعا لأهدافه ومجالاته ومناهجه، ولكن معظم تلك التعريفات تلتقي حول التأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها، وفقا لقواعد علمية دقيقة، وهذا يعطي نوعا من الوحدة بين البحوث العلمية رغم اختلاف حيادتيها وتعدد أنواعها.

ولقد تعددت تعريفات البحث العلمي، ومنها أنّه يمثل الطريقة الممنهجة التي تتبع الخطوات المتتالية ابتداءً من معرفة المشكلة وتحليلها، وجمع البيانات وتوثيقها بهدف استخلاص من جملة من الحلول المنبثقة عن التحليل والمقارنة والإحصاء. وينظر البعض إلى البحث العلمي على أنه دراسة منهجية مبنية لتلبية نقص معرفي ما، أو لتجميع وربط أمور ومفاهيم متفرقة أو مختلطة في الفهم أو التطبيق، أو لتحقيق إضافة معرفية وعلمية جديدة مستنبطة من إجراءات البحث العلمي ونتائجه.

المطلب الأول
تعريف البحث العلمي

لكي نعرف البحث العلمي بشكل دقيق يجب أن نتعرض لكل من التعريف اللغوي له والتعريف الاصطلاحي، ومن ثم نستنتج له تعريف يتأقلم مع الدراسات في المجال القانوني.

وبالتالي، سنعالج التعريف اللغوي في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فنخصصه للتعريف الاصطلاحي.

الفرع الأول
التعريف اللغوي للبحث العلمي

تتكون عبارة البحث العلمي من كلمتين، الأولى "البحث"[1] وترد إلى الفعل الماضي بحث، وترد في اللغة على عدة معاني منها الطلب، السؤال، الكشف، والاستعلام، الاجتهاد، الاستقصاء والتقصي، وبذلك فان البحث في اللغة يعني الطلب، والتفتيش وتقصي حقيقة أو أمر من الأمور[2].

أما الكلمة الثانية "العلمي" فهي منسوبة إلى العلم الذي هو ضرب من ضروب المعرفة العلمية الذي يتصف بخصائص تميزه عن غيره من المعارف من وضعية وموضوعية ودقة وهو ما يميزه عن اللاعلم.

والعلم جمع علوم، ويقصد بكلمة علم في اللغة إدراك الشيء بحقيقته وهو اليقين والمعرفة[3].

الفرع الثاني
التعريف الاصطلاحي للبحث العلمي

من التعاريف المتداولة عن البحث العلمي أنه عملية الاستقصاء الذي يتميز بالتنظيم الدقيق لمحاولة التوصل إلى معلومات وتحقق منها وتطويرها باستخدام طرائق ومناهج موثوق في مصداقيتها.

فعرف بأنه عملية من خلالها نحاول تقصي الوقائع والأحداث بطريقة دقيقة لظاهرة ما وذلك باستخدام المنهج العلمي بتقنياته المختلفة الكمية والكيفية، وذلك بهدف الوصول إلى حقائق يمكن التحقق منها مستقبلا[4].

كما عرف البحث العلمي بأنه:" عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث، من أجل التقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة ألا وهي موضوع البحث بإتباع طريقة علمية تسمى منهج البحث، بغية الوصول إلى نتائج صالحة للتعميم أو علاج لمشكلة ما بطريقة أيضا قابلة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث"[5].

ويعرف أيضا على أنه: "الأسلوب المنظم في جمع المعلومات وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها، ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث مثل هذه الظواهر والتحكم في أسبابها، كما أن البحث العلمي هو الطريق الوحيد للمعرفة حول العالم"[6].

---

[1] كمال آيت منصور ورابح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 ، ص 7.

[2] عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، دون سنة النشر، ص9.

[3] لويس معلوف، المنجد في اللغة والإعلام ، منشورات دار المشرق، ط 37، بيروت، 1998، ص 527.

[4] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث العلمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 12.

[5] علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، ، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 60.

[6] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1994، ص 18 ومايليها.

فمن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف البحث العلمي بأنه دراسة علمية دقيقة ومنظمة لظاهرة ما أو مشكلة ما عن طريق إجراءات منهجية محددة بغرض الوصول إلى نتائج صالحة لحل المشكلة مع إمكانية تعميمه على المشاكل المماثلة لها.

و يظهر من هذا التعريف الأخير أنه للبحث العلمي خصائص تميزه عن غيره و هو العنصر القادم في الدراسة .

المطلب الثاني
خصائص البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بعدة خصائص و مميزات ، يمكن أن نلخصها في ما يلي :

الفرع الأول
الموضوعية (البحث العلمي بحث موضوعي)

و يقصد بها حصر الدراسة وتكثيف الجهد في إيطار موضوع البحث بعيدا عن الاستطراد الذي يشتت أفكار القارئ، و عليه الباحث يتجرد من أفكاره وأحكامه ذات النزعة الشخصية ولا يتحيز إلى أي رأي للأشخاص حتى يتمكن من الوصول إلى الحقيقة بالأدلة دون غيرها من العوامل الشخصية أو الخارجية[1] .

الفرع الثاني
البحث العلمي ممنهج (المنهجية)

يتم البحث العلمي بتظيم المعلومات وعرضها عرضا منطقيا سليما متدرجا بالقارئ من السهل إلى الصعب ومن المعلوم إلى المجهول ، ومن المسلمات إلى الخلافات، ومن أجل الكشف عن الحقيقة مجهولة أو البرهنة عليها حين تكون معلومة[2] .

الفرع الثالث
البحث العلمي بحث منظم ومضبوط

فالبحث العلمي عبارة عن نشاط عقلي منظم ودقيق ومخطط، حيث أن المشكلات والفروض والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين، قد تحققت واكتشفت عن طريق جهود عقلية مهيأة جيدا لذلك، وليس وليدة مصادفات[3] .

---

[1] بن رقية، محاضرات المنهجية، مطبوعة موجهة لطلبة سنة الأولى ليسانس جذع مشترك، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ، 2008/2007، ص9 .

[2] مصطفى دعمس، منهجية البحث العلمي في التربية والعلوم الاجتماعية، دار المنهل، عمان، 2008، ص 23 وماليها.

[3] دحمانية علي، محاضرات في مقياس المنهجية، مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك، معهد الحقوق، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، السنة الجامعية2009/2008، ص15

الفرع الرابع :
البحث العلمي بحث حركي وتجديدي

نقول عن البحث العلمي حركي وتجديدي لأن يتسم دائما بالتجديد وإضافة مستجدات معرفية، وذلك عن طريق استبدال المعارف القديمة بأخرى أحدث منها بإستمرار[1].

الفرع الخامس
البحث العلمي بحث عام ومعمم

هو بحث عام ومعمم لأن المعارف والمعلومات فيه تكتسب الصفة العلمية بصفتها معممة وفي متناول جميع الأشخاص مثالها : الكشوف الطبية[2] .

الفرع السادس
البحث العلمي بحث تفسيري

البحث العلمي عبارة عن بحث تفسيري بحيث يستخدم فيه مجموعة من المفاهيم المترابطة تسمى النظريات لتفسير الظواهر والأشياء[3] .

الفرع السابع
البحث العلمي بحث نظري

البحث العلمي هو بحث نظري لاعتماده على النظرة لإقامة وصياغة الفرض الذي هو بيان صريح يخضع للتجربة والاختبار. وقد يكون البحث العلمي نظريا بحتا لا يتطلب فرضيات تكون محلا للتجريب، مثلما هو الأمر بالنسبة للبحث القانوني، وحتى في حالة ما إذا تطلب البحث العلمي صياغة حلول مقترحة ومحتملة في شكل فرضيات، فإنه من الضروري أن ينطلق من إطار نظري من خلاله يحدد الباحث الحدود المفاهيمية والإجرائية النظرية لموضوع دراسته[4].

الفرع الثامن
البحث العلمي هو بحث تجريبي

البحث العلمي يعتبر بحث تجريبي لأنه يقوم على أساس اختبارات وتجارب على الفرضيات ومن خلالها يتم الوصول إلى نتائج وحقائق[5].

---

[1] رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص40.

[2] فريدة سقلاب، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، قسم حقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2017/2018، ص12.

[3] كمال آيت منصور ورابح طاهير، المرجع السابق، ص12.

[4] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص24.

[5] فتيسي فوزية، منهجية البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولي ماستر تخصص قانون الأسرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر،2021/2020، ص11.

المطلب الثالث :
أنواع البحث العلمي

تنقسم البحوث العلمية بحسب موضوعاتها سواءا مجالاتها أو التخصص منجزة لأجله ، أو بحسب الأهداف التي تصبوا إليها و كيفية معالجتها للحقائق والظواهر.

الفرع الأول
أنواع البحوث بحسب المنهج

تنقسم إلى بحوث بحوث إستكشافية ،بحوث تاريخية، بحوث وصفية ، بحوث تجريبية، بحوث تفسيرية.

أولا: البحث التاريخي

يقوم الباحث التاريخي على دراسة الأحداث، والمواقف السابقة بقصد فهمها، وتحديد أسبابها، وتفسيرها وفق أسس علمية ومنهجية. بحيث يقوم البحث التاريخي على جمع البيانات الخاصة بمسألة ما من خلال عدة مصادر موثوقة وموثقة[1].

ثانيا: البحث الوصفي

يقوم على دراسة الظواهر والأحداث، أو المواقف كما هي عليها في الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً، من خلال التعبير النوعي عن خصائص ومميزات، أو التعبير الكمي عن الظاهرة أو الحدث أو الموقف. ولا تتوقف البحوث الوصفية عند الوصف أو التشخيص، بل تهتم بتقرير ما ينبغي أن تُبنى عليه الظاهرة أو الحدث، أو الموقف بالمستقبل، وفقاً لمعايير أو قيم مُستخلصة من الدراسة[2].

ثالثا: البحث التجريبي

يقوم على استخدام التجربة العلمية، في دراسة الظاهرة ومتغيراتها، بقصد تحديد أثر كل متغيّر فيها، وتحديد علاقة مع الظاهرة، ومع المتغيرات الأخرى، بهدف التحكم في ظروف إجراء تجربة معينة، ضمن فروض محددة. وفي البحوث التجريبية يعمد الباحث إلى تحديد التغيرات الناتجة عن وقياس مدى أثر هذه التغيرات، على حدوث هذه الظاهرة أو الواقعة، ومنها يكتشف العلاقة السببية بين المتغيرات المؤثرة في الظاهرة، وتحديد أثر كل منها[3].

رابعا: البحث التفسيري

يعتمد هذا البحث على مناقشة تفسير الأفكار التوصل إلى نتيجة تكون غالبا الرأي الراجح بين الآراء المتضاربة فلا تهدف هذه البحوث إلى الاكتشاف وإنما يهدف إلى النقد والتفسير.

خامسا: البحث الاستكشافي

---

[1] شريفي سلمى، مطبوعة مقياس منهجية البحث العلمي، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر، الجزائر،2020/2019، ص02.

[2] شريفي سلمى، المرجع نفسه، ص02.

[3] همشري عمر أحمد المكتبة ومهارات استخدامها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص305.

يتضمن هذا النوع من البحوث التنقيب عن حقائق معينة دون محاولة التعميم أو استخدام هذه الحقائق في حل مشكلة معينة[1].

الفرع الثاني
أنواع البحوث بحسب طبيعة البيانات

تنقسم إلى بحوث كمية، بحوث كيفية.

أولا: البحث الكمي

هو البحث الذي يهتم بجمع البيانات، من خلال استخدام أدوات قياس كمية، حتى تطبق على عينة ممثلة للمجتمع الأصلي، حيث تتم المعالجة باستخدام أساليب إحصائية وتحليلية للوصول إلى نتائج معينة، على ضوء فرضيات وأسئلة تم وضعها مسبقا[2].

ثانيا: البحث الكيفية

وتعرف أيضا بالبحوث النوعية وهي البحوث التي تعتمد على دراسة ظاهرة في ظروف محددة، باعتبارها مصدراً مباشراً للبيانات وهذا النوع من البحوث لايحتاج لتحديد المشكلة، ولا لوضع فرضيات أو أسئلة مسبقة، بل يتم وضعها أثناء عملية جمع البيانات، وقد تتغير النتائج بتغير البيانات المقدمة[3].

الفرع الثالث
أنواع البحوث من حيث طبيعتها

وتنقسم البحوث من حيث الطبيعة إلى بحث نظري وبحث تطبيقي:

أولا: البحوث التطبيقية

تهدف البحوث التطبيقية إلى معالجة مشكلات قائمة لدى المؤسسات، حيث يقوم الباحثون بتحديد واضح للمشكلات التي تعاني منها المؤسسة مع التأكد من صحة أو دقة مسبباتها ميدانيا وحلها بطريقة منهجية وعلمية مع اقتراح مجموعة من التوصيات التي تساهم في تخفيف أو حل هذه المشكلات نهائيا[4].

ثانيا: البحوث النظرية

تعرف كذلك بالبحوث الأساسية أو المجردة وبشكل عام لا يرتبط هذا النوع من البحوث بمشكلات آنية بحد ذاتها، حيث الهدف الأساسي والمباشر لها هو تطوير مضمون المعارف الأساسية المتاحة في مختلف حقول العلم والمعرفة الإنسانية[5].

---

[1] شميشم رشيد، المرجع السابق، ص44.
[2] دشلي كمال، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2013، ص40.
[3] دشلي كمال، المرجع نفسه، ص40.
[4] قنديلي عامر، البحث العلمي واستخدام المصادر والمعلومات التقليدية والالكترونية، دار البازوري العلمية، الاردن، 2008، ص 57.
[5] قنديلي عامر، المرجع السابق، ص58.

الفرع الرابع
أنواع البحوث من حيث الإستعمال

وينقسم البحوث حسب إستعمالها إلى : البحث، مشروع التخرج (مذكرة ليسانس، مذكرة ماستر)، مذكرة ماجيستر، الرسالة أو الأطروحة، المقالة، الورقة البحثية.

أولا: البحث التدريبي

ويعرف أيضا بالبحث الوصفي، وهو البحث الذي يقوم به الباحث في طور الليسانس والماستر بناء على طلب أساتذته في مختلف المقاييس، والهدف منه تدريب الطالب على تنظيم أفكاره وعرضها بصورة سليمة وعلى استخدام المكتبة ومراجعها ومصادرها[1] ، وصفحات هذا البحث خامس وعشرون صفحة.

ثانيا : مشروع التخرج

ويعتبر هذا النوع من البحوث بحثا تمهيديا أو تجريبيا للطالب ويكون من أجل الحصول على شهادة ليسانس أو ماستر، ويطلع من خلال انجازه الطالب على طرق ومناهج البحث والأسلوب العلمي في الكتابة، ولا يُرجى من هذا البحث أن يأتي الطالب بشيء جديد فالغرض منه تدريب الطالب على اختيار موضوع البحث وتحديد الإشكالية واختيار الأدوات المناسبة للبحث، بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم[2].

ثالثا: مذكرة ماجستر

وهو بحث للحصول على شهادة الماجستر، ويعتبر الخطوة الثانية في البحوث الجامعية في إطار النظام القديم، وهي أكبر درجة وحجما من المذكرة التخرج ليسانس وماستر وأكثر عمقا من حيث البحث، وتكون تحت إشراف أحد الأساتذة ليمكنه ذلك من التحضير للدكتوراه، وتناقش أمام المتخصصين في موضوع لجنة من الأساتذة، وتهدف إلى حصول الطالب على تجارب في البحث[3].

رابعا: رسالة دكتوراه

يجب أن يكون البحث في الرسالة أوضح وأقوى وأعمق وأدق، ومستوى أعلى من المذكرة، وهو بحث يقوم أجل الحصول على درجة الدكتوراه، ويهدف إلى ابتكار جديد أو إعادة صياغة لموضوع سابق اعتمادا على أفكار جديدة في البحث، ولهذا يعتمد طالب الدكتوراه على مراجع أوسع ويحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية. ويفوق عدد صفحات الرسالة مائتي (200) صفحة، مما قد يمتد الزمن بالبحث لسنوات، وتناقش أمام لجنة من الأساتذة ذو التخصص ومن رتب عليا[4].

خامسا: المقالة

---

[1] عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني أصول إعداد البحوث والرسائل الجامعية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012 ، ص17.

[2] كمال آيت منصور ورابح طاهير، المرجع السابق، ص10.

[3] فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص17.

[4] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص18.

هي بحث قصير يتناول معالجة مشكلة أو فكرة بعينها من خلال عرض وجيز لبعض المعلومات التي تخص الموضوع، ولا يلتزم صاحب المقال بإعطاء شيء جديد، فيمكن أن تكون هناك دراسات سابقة عن هذا الموضوع ، ونجدها في المجلات العلمية المحكمة التي تخضع من خلالها لعملية التحكيم، وتقوم المقالة على مجموعة من الخطوات تبدأ بالتعريف بمشكلة المقال مرورا بتجميع المعلومات وتحليلها وتنتهي بالوصول إلى استخلاص النتائج والاقتراحات لحل المشكلة ونشرها من خلال المجلات العلمية[1].

سادسا: الورقة البحثية

يستخدمها الباحث لنقل خبراته العلمية والبحثية للآخرين، وتتميز بالوضوح والإيجاز في التعبير، والموضوعية في التحليل والتفسير، والدقة في الاستنتاج، فضلا عن الأمانة العلمية في التوثيق ومن أهم ما تتضمنه الورقة البحثية عنوان الورقة البحثية المقدمة، الأهداف والأهمية وتحديد المشكلة، والعرض مع التحليل والاختصار وإبداء الرأي الشخصي للباحث، ثم نتائج الورقة البحثية والمقترحات في الخاتمة. وبعدها قائمة المراجع المعتمد في الورقة البحثية[2].

المبحث الثاني
أهمية وأهداف البحث العلمي
المطلب الأول
أهمية البحث العلمي

تتجلى أهمية منهجية البحث العلمي في العديد من الأمور التي من شأنها أن تساعد الباحث على كتابة بحث علمي على نحو كامل وشامل ، إذ ترتبط أهمية منهجية البحث العلمي في وضع الباحث العلمي للفرضيات وذلك بعد أن يقوم بجمع المعلومات والتأكد من صحتها، حيث يعتمد الباحث العلمي على منهج علمي واحد على الأقل من مناهج البحث العلمي وذلك بناءً على نوع المشكلة التي يتناولها الباحث العلمي في بحثه.

وتكمن أهمية البحث العلمي عموما والبحث القانوني خصوصا في عدة وجوه أهمها يولد لدى الباحث الشعور بالحماس والرغبة الملحة في المعرفة والاكتشاف،كما يساعد على التوصل للحقائق التي تستند على أدلة واضحة[3].

إضافة إلى أن منهجية البحث العلمي تساعد الباحث على وضع عدة مقارنات يمكن من خلالها توضيح أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين فرضيات البحث المتناول وبين الفرضيات التي وضعها الباحث، فيقوم هذا الأخير بفحص الفرضيات المطروحة وذلك بالقيام بإثبات صحتها أو دحضها عن طريق مناهج البحث العلمي الذي وأنها ثمرة نشاط عقلي مبذول بكل دقة وتخطيط وتوثيق للنتائج[4].

ويختار الباحث منهجية البحث العلمي من أجل الحصول على المعلومات الدقيقة من العديد من المصادر والمراجع التي لها صلة بموضوع البحث العلمي الذي يتناوله الباحث فيتعود على استخدام الوثائق الكتب

[1] فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص17.
[2] فتيسي فوزية، المرجع السابق، ص17.
[3] حواسي يامنة، محاضرات في منهجية البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص القانون العقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، الجزائر، 2023/2022، ص16.
[4] مسلم ابراهيم، منهجية البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص مالية وتجارة دولية، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية والعلوم التسيير،جامعة الجلفة، الجزائر، 2022/2021، ص09.

ومصادر المعلومات والربط بينهم للكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع القانوني ومن ثم تطوير الواقع الاجتماعي.

علاوة على ذلك، يفتح للباحث آفاقا معرفية جديدة تساهم في تحسين مهاراته الفكرية والثقافية والاجتماعية، وتوسع مدارك الباحث في التنبؤ حول ما سيحدث في المستقبل فيما يتعلق بمشكلة البحث العلمي وذلك بناء على المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة ونتيجة خبرته في مشكلة البحث.

المطلب الثاني
أهداف البحث العلمي

يهدف الإنسان دائما من وراء البحث العلمي إلى فهم وتفسير الظواهر المحيطة به، من خلال إيجاد العلاقات والقوانين التي تحكم تلك الظواهر والأحداث المرتبطة بها وإيجاد الطرق المناسبة لضبطها والتحكم فيها.

ويمثل البحث العلمي الوسيلة التي يمكن استخدامها للوصول إلى حقائق الظواهر ومعرفة العلاقات التي تربط بينها ومن ثم تحليلها وتفسيرها، وبالتالي الهدف الأساسي للبحث العلمي هو إنتاج المعرفة العلمية التي يمكن أن تتخذ أشكالا متعددة، منها المنشورات، التقارير، براءات الاختراع مداخلات شفهية، وما إلى ذلك. ويمكن ترجمة أو تحويل هذه المعرفة إلى منتجات ملموسة في شكل أجهزة، آلات وأدوات جديدة يتم استغلالها داخل المجتمع من أجل حل لمشكلات ومساهمة في تطوير المجتمع.

وأهداف البحت العظم هناك أهداف كثيرة للبحث العلمي من أهمها [1]:

- الوصف وهو رصد وتسجيل ما نلاحظه من الوقائع والظواهر وما ندركه بدقة كبيرة للظاهرة المدروسة معنى ذلك تحديد مكوناتها ودرجة أهمية الظاهرة.

-التفسير وهو محاولة الكشف عن أسباب وقوع الحوادث من أجل الوصول إلى معارف وحقائق جديدة لكيفية حدوث الظاهرة وابراز الظاهرة مع القبول بإعادة النظر في نتائج البحث كلما ظهرت أسباب جديدة.

- التوقع وهو استنتاج حقائق ووقائع جديدة ممكنة الحدوث في المستقبل انطلاقا من الحقائق العامة التي وصل إليها البحث العلمي. وهو من أهم أهداف العلم والبحث العلمي، فالتنبؤ هو عملية الاستنتاج التي يقوم بها الباحث بناءا على معرفته السابقة بظاهرة معينة تمكنه من فهم وتحديد سلوكها ومسارها المستقبلي.

-التحكم وايجاد الظروف والشروط المحددة التي تتحقق فيها ظاهرة معينة وبالتالي تحقيق الفهم الصحيح والموضوعي والدقيق للظواهر المدروسة من حيث طبيعة الظاهرة، أسباب وظروف زهورها وتطورها وشروطها، إضافة إلى فهم قوانين الطبيعة وتوجيهها لخدمة الإنسان. والتحكم في الظواهر أي السيطرة على الظواهر والتدخل لحجب ظواهر غير مرغوب فيها وإنتاج ظواهر مرغوب فيها، وهذا من أهم أهداف التخطيط المبني على البحث العلمي الصحيح.

- التطبيق العلمي وهو البحث والتنقيب قصد الوصول إلى المعارف والقوانين العلمية.

[1] مسلم ابراهيم، المرجع السابق، ص09.

- حل المشاكل الإنسانية والعلمية مع إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات المختلفة التي تعترض التقدم البشري والاقتصادي والعلمي.

-تيسير الحصول على المعلومة العلمية مع تطوير المعرفة الإنسانية في البيئة المحيطة بكافة أبعادها وجوانبها.

الـفـصل
الـثـانـي :

يتم إنجاز البحث العلمي في العلوم القانونية عبر مراحل متتابعة ومتناسقة ومتكاملة، فكل مرحلة مرتبطة بالتي تليها حتى يكون إخراج البحث في صورته النهائية منظما وممنهجا، يسهل الرجوع إليه والاستفادة منه.

بالرغم من أن مراحل البحث العلمي متعددة ومتنوعة بحسب البحث الذي يخوضه الباحث والمنهج الذي استعمله، إلا أن الاتفاق القائم على أنه هناك مراحل أساسية لا يمكن لأي بحث مهما كان نوعه أو تخصصه أو المنهج المعمول به الاستغناء عنها.

المبحث الأول
مرحلة اعداد البحث العلمي

ان البحث العلمي دراسة متخصصة في موضوع معين، وفق مناهج وأصول معينة، تتيح تكوينا متواصلا وتدريبا على التحكم والتفسير والتحليل والتنبؤ، ومسيرة منهجية على جانب كبير من الأهمية، وتتكون من مراحل محددة تتبع كل منها الأخرى في تسلسل منطقي مضبوط، ينظمه التفكير السليم، وهو وسيلة الاتصال الفكري بين الباحث والقراء، رغم اختلاف خطوات البحث العلمي من بحث لآخر، من حيث ترتيبها ووجودها بهدف معالجة الظاهرات التي تحتاج لبحث مستفيض أو معرفة أبعادها، وأسباب حدوثها، وبيان السبل الكفيلة بمعالجتها. وهذه المراحل يمكن إجمالها كما يلي:

المطلب الأول
مرحلة اختيار الموضوع

الأصل في اختيار الموضوع هو اختيار مشكلة، والمشكلة يتوصل إليها الباحث نتيجة ظروف معينة ،فقد يلاقيها خلال دراسته،أو خلال مطالعته، أو خلال مشاهدته و ملاحظته،أو من خلال دراسات سابقة، واختيار الباحث للموضوع دليل على إحساسه لمشكلة ما أو غموض ما، حتى و لو كان تم اختيار البحث من طرف الأستاذ المشرف فإن موافقة الباحث على الخوض فيه بعد قرار منه لاختياره ذلك الموضوع .

واختيار موضوع البحث يخضع لعدة عوامل منها :

الفرع الأول
العوامل الشخصية لاختيار موضوع البحث

إن اختيار الطالب لموضوع بحثه بنفسه لهو دليل على إحساس الطالب بالمشكلة التي سوف يثيرها، وبالتالي يتيح له أن يكون أكثر قربا من تفاصيل بحثه، لكنه لا يستغنى أبدا عن توجيه المشرف الذي يعتبر أكثر إحاطة بالمخاطر والصعوبات التي قد تعترض البحث، أما في حالة الاختيار من مواضيع مطروحة أو مقدمة من طرف الأساتذة فينبغي اختيار البحث الأقرب إلى اهتمام الطالب، أو الحقل البحثي الذي يحب أن يبحث فيه، فهناك طلبة يحبون الخوض في المواضيع الفلسفية والتأصيلية، وهناك من يميلون إلى الموضوع التقنية التطبيقية. وعليه من العوامل الذاتية لاختيار الموضوع نجد:

أولا: الميول الشخصي

الرغبة والميول الشخصي وذلك بأن يكون للباحث ميول وانجذاب نحو الموضوع محل الدارسة وأن تكون لديه رغبة واهتمام شخصي في معالجة مشكلة معينة والوصول إلى حل لها فهي تقوي إرادة الباحث و بذل جهد أكبر في سبيل إنجاز بحثه[1]. فالطالب محكوم بتخصص معين وانطلاقا من الإلمام بهذا التخصص تظهر لدى الباحث ميولات واهتمامات تتعلق بمواضيع معينة يرغب في إنجاز بحوث بصددها والتعمق فيها.

ويعد هذا المعيار من أبرز أسباب اختيار موضوع البحث الشخصية، ومن أهم شروط نجاحه، نظرا للاستعداد النفسي الذي يحفزه في الباحث لإنجاز البحث. فعندما يختار الباحث الموضوع الذي يريد أن يبحث فيه نجده يشعر بمتعة وهو يتقدم في بحثه قد لا يشعر بها إذا كان الموضوع مفروضا عليه[2]. وبالتالي يصل إلى نتائج أفضل بكثير من النتائج التي يصل إليها في بحث موضوع فرض عليه، ولكن مع مراعاة ألا يدفعه هذا الاهتمام إلى اختيار مواضيع ومشاكل بحثت من قبل ووصل فيها الباحثون إلى نتائج وحلول أو دون الرجوع إلى ما كتب فيها.

ثانيا: القدرات العلمية

اختيار موضوع بحثي معين يكون عادة بما يتوافق وقدرت الباحث واستعداداته مما يمكنه من التحكم فيه بصورة جيدة، خصوصا وان البحث العلمي يتطلب مجموعة من القدرات والمهارات والاستعدادات المختلفة والتي تختلف من باحث لآخر، فهذه القدرات والاستعدادات الذاتية تتحكم في اختيار موضوع معين من بين مجموعة من المواضيع وتتمثل خاصة في القدرات التعليمية من خلال الإلمام بطرق البحث العلمي ومختلف مناهجه وأدواته[3].

ثالثا: القدرات الأخلاقية والنفسية

فتوفر الباحث على صفات المثابرة والعزم والإصرار والصبر والقدرة على التحمل، واستعداده النفسي والاستقرار الوجداني يساعده على اختيار الموضوع حتى لا يختار موضوعه تحت ضغوطات نفسية أو اكراهات تمليه عليه ظروف معينة[4].

رابعا: القدرات الإقتصادية

يقصد بها الموارد المالية الضرورية لإنجاز البحث حيث أن توفرها لدى الباحث يبعث في نفسه الراحة و تشجيعه على البحث خاصة انه هناك بعض البحوث التي تتطلب تكاليف باهضة لا يقوى على تحملها مما يؤثر في عملية إختيار الموضوع[5].

---

[1] علي ابراهيم علي عبيدو، جودة البحث العلمي، ط1، دار الوفاء، مصر، 2014، ص41.
[2] ناجي عبد النور، منهجية البحث القانوني، مديرية النشر، الجزائر، 2003، ص 19.
[3] دحمانية علي، المرجع السابق، ص20.
[4] عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص37 ومايليها.
[5] شروخ صلاح الدين، منهجية البحث العلمي، دار العلوم لنشر والتوزيع، د.ب.ن، 2003، ص55.

خامسا: القدرات اللغوية

وهي تمكن الطالب من أساسيات اللغة التي يكتب بها المصطلحات العلمية، والمفردات اللغوية التي تنتمي إلى مجال بحثه بحيث لكل بحث لغته العلمية، ففي القانون مثلا هناك لغة قانونية ومصطلحات قانونية خاصة. مع اتقان الباحث اللغات الأجنبية التي تمكنه من الاطلاع على الدراسات والمراجع باللغة الأجنبية من أجل الدراسة المقارنة[1].

الفرع الثاني
العوامل الموضوعية لاختيار موضوع البحث

اختيار الموضوع هي عملية تحديد القضية أو المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها من عدة فرضيات علمية، بواسطة الدراسة والبحث والتحليل لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المتعلقة بالمشكلة وتفسيرها واستغلالها في حل ومعالجة القضية.

وتتعدد معايير اختيار الموضوع وتتباين بين معايير ذاتية نفسية واجتماعية واقتصادية ومهنية، وموضوعية علمية وقانونية وادارية تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي بصفة عامة وموضوع البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية والإدارية بصفة خاصة.

ومن بين المعايير الموضوعية في اختيار الموضوع التي يعتمدها الباحث في المجال القانوني ليكون بحثه ناجحا نجد:

أولا: أهمية الموضوع

مراعاة أهمية الموضوع من حيث مكانته بين المواضيع الأخرى، ونظرا إلى الإشكاليات التي يطرحها، والإضافات المتوقعة من دراسته.

فالبحث القانوني وكأي بحث علمي يقتضي أن يرتكز إلى موضوع له أهمية والأهمية تصدر عن الإشكاليات التي يثيرها، والموضوعات التي يتناولها والمجالات التي يمتد إليها، وكذلك الفوائد القانونية والعلمية للموضوع المعالج.

ثانيا: وفرة المراجع

فهي عدة الباحث وزاده البحثي، فكفاية المراجع تشجع الباحث على اختيار الموضوع، على عكس غيابها أو نقصها تجعل الباحث متردد في اختيار الموضوع.

فالموضوع الذي تتوافر في نطاقه مراجع كتب محلات قانونية متخصصة، استقصاءات علمية ميدانية قد تشجع إتقان اللغات الأجنبية أو إنجاز بحثه في مدة زمنية محددة[2].

وعليه، يجب على الباحث اختيار الموضوع الذي يتوفر على قدر معين من المراجع فالقيمة العلمية للبحث تقدر بكثرة المراجع وتنوعها، فالموضوعات المطروحة للبحث تختلف بدرجات متفاوتة من حيث

[1] دحمانية علي، المرجع السابق، ص20.
[2] فضل الله مهدي، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة للطباعة والنشر،لبنان،1998، ص36.

كمية الوثائق والمصادر العلمية المختلفة المتعلقة بها، فهناك موضوعات تعاني من ندرة الوثائق العلمية وهذا ما يسبب للباحث متاعب كبيرة، كونه يضيع جهده لمدة معينة وبعد ذلك يتنازل عن هذا الموضوع.

ثالثا: الجدة والابتكار

استقلالية البحث فالباحث يختار موضوع مستقل على المواضيع السابقة حتى لا يكون تكرار لمن بقوة إلى ذلك البحث. وذلك بأن يعالج الموضوع الذي يتناوله البحث قضايا جديدة لم تتناول بالدراسة والتحليل والتفسير وأن ينطوي على إضافة جديدة للمعرفة الإنسانية[1]، حيث كلما توفر ذلك كلما امتاز البحث بالأصالة والمساهمة الحقيقية في البحث العلمي[2]، وعليه فمن الواجب على الباحث أن يبدأ من حيث انتهى العلماء أو الباحثون الآخرون ولا يكرر ما قام به السابقون. وفي حالة اختيار موضوع فيه معالجات سابقة من الفروض يجب أن يستهدف البحث مساهمة جديدة لم تكن في البحوث السابقة والتي يجب أن تحدد بكل دقة وموضوعية في مبررات الاختيار والهدف من الدراسة فأصالة الموضوع تفترض ألا يكون منقولا أو تقليدا.

رابعا: الفائدة العلمية

للبحث بحيث يجب أن يعود هذا الأخير مساهمة في تقدم المعرفة عند خروجه بنتائج مستحدثة وجديدة، وهي تعد فوائد عملية تساهم في تنمية العلم وأيضا إثارة مشكلات جديدة لتنمية بحوث جديدة أو إثراء الرصيد الوثائقي للبحث.

خامسا: التخصص العلمي

يختار الباحث موضوع بحقه في نطاق تخصصه العملي بوجه عام القانون أو في إحدى فروع تخصصه القانون العام أو القانون الخاص، فعامل التخصص الباحث العلمي يعتبر معيار أساسي في اختيار الموضوع.

ومثال ذلك فالباحث المتخصص في القانون يجب عليه أن يراعي تخصصه الفرعي أي قانون عام أو قانون خاص، وإذا كان قانون خاص فيحدد التخصص الفرعي المدني أو التجاري .

المطلب الثاني
صياغة الاشكالية

الأصل في اختيار الموضوع هو اختيار مشكلة، والمشكلة يتوصل إليها الباحث نتيجة ظروف معينة، فقد يلاقيها خلال دراسته، أو خلال مطالعته، أو خلال مشاهدته وملاحظته، أو خلال تأمله أو من خلال دراسات سابقة، ولا يمكن القول أن الباحث قد توصل إلى موضوع بحثه إلا حين يضع يده على الإشكالية.

وتساغ الإشكالية بصيغة يفهمها الجميع فهي ليست مجرد سؤال عادي لأنه يكتسي أهمية علمية، فهي مبنية على قدرات الباحث مادية ومعنوية في الطرح والدراسة والإجابة عنها .

[1] نصر سليمان، سطحي سعاد،منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية، دار السلام، مصر، 2005، ص24.
[2] فضل الله مهدي، المرجع السابق، ص36.

وبالتالي الإشكالية تتطلب العديد من العناصر في صياغتها بحيث تصاغ صياغة علمية، دقيقة، موضوعية وشاملة لأن تقيم الموضوع يكون على أساسها.

الفرع الأول
معايير صياغة الاشكالية

تعد مسألة صياغة الإشكالية ذات أهمية كبيرة فبعد تحديد المشكلة البحثية التي يريد الباحث دراستها وضبطها بدقة وتحديد أبعادها وحدودها، ينتقل بعد ذلك إلى الصياغة اللفظية لهذا التساؤل المركزي المعبر عن هذه المشكلة البحثية.

فلكي تكون إشكالية الدراسة صحيحة يجب على الباحث أن يكون قادرا على صياغتها وفق مراعاة المعايير والتي تتمثل في:

أولا: وضوح الصياغة

يجب أن تكون الصياغة واضحة ومفهومة لدى المجتمع العملي، بحيث تصاغ على شكل سؤال واضح، فالسؤال وحده يضفي الوضوح ويجعل المشكلة مطروحة بشكل مباشر، ويجب عليه التركيز على الأفكار التي ترتبط بمشكلة البحث العلمي بشكل مباشر، ومن ثم يقوم بصياغة هذه الأفكار بشكل واضح، كما يجب أن يقوم بصياغتها بشكل محكم للغاية، مستخدما الكلمات السهلة والواضحة والتي لا تحتاج لشرح مبتعدا عن استخدام الكلمات الغامضة والمبهمة وعن استخدام الكلمات العامية، وذلك لكي يفهم القارئ إشكالية[1].

ثانيا: علاقة بين متغيرين أو أكثر

حيث يجب أن يحرص الباحث على إبراز العلاقة بين المتغيرات المشكلة للظاهرة محل الدراسة[2]، وأن تكون هذه المتغيرات محددة وقابلة للقياس، ففي صياغة إشكالية البحث العلمي يجب على الباحث أن يحدد العلاقة بين المتغيرين أو أكثر[3]، مع تحديد نطاقي المشكلة البحثية الزماني والمكاني فالتحديد الدقيق لنطاق المشكلة يسهل معالجتها ويوفر الجهد ويستبعد الموضوعات عديمة الأهمية من نطاقها .

ثالثا: انسجام الإشكالية مع الموضوع

أما بالنسبة لعلاقة صياغة الإشكالية بالعنوان فعنوان البحث هو الذي يحمل في طياته شكل الإجابة النموذجية عن الأسئلة التي طرحت من قبل، والتي أفرزتها لنا الإشكالية العلمية[4]، فصياغة الإشكالية يجب أن تنسجم مع الموضوع ومع عنوان البحث للإجابة عن هذه الجزئية، وضع عنوان البحث إنما سببها هو الدقة في فهم الخلل الذي يعتري الموضوع، فكلما كان الإلمام بالموضوع جيدا كانت صياغة الإشكالية جيدة، وكلما كانت إمكانية البحث في الموضوع متوافرة كان الإشكال أكثر دقة، وعليه فإن علاقة الإشكال بالعنوان هو علاقة بيان وتوضيح فدقة الذي يطرح لنا الإشكال الذي يدفع الباحث للبحث فيه، فالإشكال يجب أن يكون

[1] طلعت همام، سين وجيم، مناهج البحث العلمي،ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1989، ص 37 ومايليها.
[2] دشلي كمال، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2016، ص42.
[3] الصريفي محمد عبد الفتاح، البحث العلمي –الدليل التطبيقي للباحثين-، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص45.
[4] المشهداني سعد سليمان، منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة، الأردن، 2019، ص 56.

نابعا من الموضوع أو مما يترتب على عدم فهم جزئية منه أو مسألة فيه، فصياغة الإشكالية لا بد أن تنسجم وتتفق مع الجزئية المقصودة بالبحث في الموضوع، فلا ينبغي أن تبتعد عن موضوع البحث[1].

رابعا: التزام الحياد

يجب على الباحث أن يكون ملتزما بالحياد التام أثناء صياغته لإشكالية البحث العلمي، فيبتعد عن استخدام ضمير المتكلم أثناء قيامه بصياغة الإشكالية.

خامسا: قابلية الاشكالية للدراسة

إمكانية التوصل إلى حل للمشكلة أو القابلية للاختبار من خلال إمكانية إخضاعها للدراسة لعلمية وفرض الفروض المتعلقة بها وجمع البيانات والمعلومات واختبارها. وعليه، تكون الإشكالية قابلة للبحث والقياس بالنظر للإمكانيات والوسائل والأدوات.

الفرع الثاني
مراحل إعداد الإشكالية

تتحدد غالبا مراحل إعداد الإشكالية في ثلاث مراحل أساسية وهي:

أولا: مرحلة إيجاد سؤال رئيسي للبحث

هذه المرحلة يقوم الباحث بالبحث عن فكرة عامة للبحث، لأن موضوع البحث يبدأ على شكل أفكار قبل أن يطورها إلى سؤال عام، ولاختيار السؤال العام للموضوع المراد دراسته يجب الاعتماد على المصادر المختلفة حول الموضوع في مختلف المراجع كالأطروحات والمجلات المتخصصة حتى يكون فكرة عامة حول الزوايا التي درست منها المشكلة والتي لم تدرس منها، حتى يكون بحثه أصيلا ولا يكرر ما بحثه الآخرون.

ثانيا: مرحلة تحليل السؤال الرئيسي

وتعني هذه الخطوة تحصيل نظرة عامة عن المعطيات المتوفرة حول السؤال العام، أي معرفة ما كتبه الباحثون السابقون حول هذا السؤال، ويتم القيام بهذا التحليل من خلال القيام فحص السؤال العام بأسئلة نوعية حتى يتمكن من الإحاطة بالموضوع أو الظاهرة، ثم يقوم الباحث بتشخيص المتغيرات والعلاقات، وذلك بتحديد المتغيرات في المشكل المدروس وتنظيمها في هيكلة متوافقة لبيان تفاعلها وفق ما توضحه النماذج والنظريات[2]. وفي الأخير يضبط المفاهيم التي يدرسها والتي تقوم عليها؛ لأنها تشكل حجر الأساس في صياغة النظريات العلمية.

ثالثا: مرحلة اختيار سؤال نوعي للبحث

الحرص على اختيار تساؤل يعبر بدقة عن المشكلة المراد دراستها في الموضوع المختار للدراسة وحلها علميا وصياغتها وفق المعايير السابق ذكرها.

---

[1] طويل نسيمة، الشروط الأساسية لصياغة الاشكالية العلمية ووضع الفروض في البحوث العلمية، مطبوعات مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018، ص93 ومايليها.

[2] مسلم ابراهيم، المرجع السابق، ص31.

المطلب الثالث
مرحلة جمع المادة العلمية

تتمثل هذه المرحلة عملية جمع كافة المعلومات والمعارف ذات الصلة بموضوع البحث، بعد مرحلة تحديد المشكلة واختيار الموضوع، تبدأ مرحلة العلمية البحث عن الوثائق العلمية وجمعها، حيث تعد هذه المسألة من المراحل الأساسية عند إعداد البحوث العلمية إذ يتم توجه إلى المصادر والمراجع التي تخدم موضوع البحث نظرا لأهمية المادة العلمية في إنجاز وإعداد البحث العلميحتى يتمكن الباحث من الرجوع إليها من أجل استغلالها على أسس منهجية.

الفرع الأول
أنواع المادة العلمية

وتتنوع الوثائق بحيث كل معلومة تخدم البحث تشكل مرجعا يحتاجه الباحث كالكتب والمجلات والقواميس والموسوعات، المقابلات والمراسلات،الجرائد، استطلاعات الرأي، الإحصاءات، الآثار والمخطوطات .....

وتنقسم هذه الوثائق بحسب أسس ومعايير متعددة، وعموما تنقسم إلى قسمين:

أولا: الوثائق الأصلية المباشرة

وتشمل المواثيق الرسمية العامة والخاصة، الوطنية والدولية، محاضر ومقررات وتوصيات الهيئات والمؤسسات العامة، التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة، العقود والاتفاقيات الدولية والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا، الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية، الإحصائيات الرسمية، وعادة ما يطلق على هذه الوثائق اسم المصادر باعتبارها أول وثيقة متعلقة بالواقعة المزاد توثيقها[1].

ثانيا: الوثائق غير الأصلية

تتعدد المراجع إلى أنواع كثيرة تصل حد عدم الحصر، فكل ما يفيد الباحث في موضوعه يشكل مرجعا وتتمثل في الكتب والمؤلفات القانونية والأكاديمية العامة والمتخصصة الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة، وأحكام القضاء التي تنظمها نشرة القضاة، والدوريات الصادرة عن المنظمات الدولية والوطنية، الرسائل العلمية الأكاديمية، البحوث والدراسات الجامعية، المطبوعات الحكومية الرسمية، الموسوعات والقواميس المتخصصة، ويطلق هذه الوثائق اسم المراجع [2]لأنها تفسير وتوضيح من طرف المؤلفين لم يحضروا الواقعة ولا طرف فيها، وهي لا تكون صعبة الفهم والتحليل، ولا تتطلب قدرة فائقة في الاستقرار أو الاستنباط أو الملاحظة، بل تساعده على بناء تصورات حول مشكلة بحثه.

[1] قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار البازوري العلمية، عمان، 1999، ص222.
[2] عوابدي عمار، المرجع السابق، ص59.

الفرع الثاني
مكان تواجد الوثائق

إن الأسلوب العلمي في جمع مصادر ومراجع البحث القانوني من العوامل الأساسية في إعداد البحث العلمي محل الدراسة الأمر الذي يؤثر في كمية الوقت المستغرق في إنجاز البحث، بالإضافة إلى توجيه العملية البحثية توجيها منهجيا، يتبعه دقة الإعداد وسلامة النتائج والاقتراحات.

تتنوع أماكن و طرق وأدوات الحصول على المصادر والمراجع المستعملة في البحث فيمكن الحصول علي من مصدرها الأول كدور النشر أو المطابع أو المكتبات العامة والخاصة، الجرائد الرسمية، مواقع الأنترنت الرسمية، كما يمكن الرجوع إلى الأشخاص أصحاب الوثيقة خاصة في حالة ضياعها إذا تعلق الأمر بشهادة تاريخية مثلا[1].

أولا: المكتبات

يمكن الحصول على المصادر والمراجع من خلال الولوج إلى المكتبات العامة أو الخاصة، و لذا فالباحث يقوم بزيارة المكتبات العامة التابعة للدولة، إضافة إلى المكتبات القانونية المتخصصة التابعة لكليات الحقوق و وزارة العدل ونقابة المحامين ومراكز البحث، وعند العثور على أي كتاب يشير عنوانه إلى صلته بموضوع البحث محل الدراسة، يمكن للباحث مراجعة قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها مؤلف هذا الكتاب ليساعده و يسهل له عملية العثور على باقي المصادر والمراجع[2].

ثانيا: شبكة الإنترنت

تعد الانترنت أهم اختراعات القرن العشرين التي حولت العالم إلى مكتبة بلا جدران، ومنذ ظهور الانترنت بدأ الحديث عن صيغة جديدة للتعليم تتجاوز مقاعد الدراسة، وتجعل الباحث والطالب على اتصال دائم ومستمر بالباحثين ومصادر المعلومات مما يجعله أكثر قدرة من ذي قبل على التوسع في عمليات البحث والتواصل العلمي.

ثالثا: المقابلة

للمقابلة أهمية كبيرة كأداة من أدوات البحث العلمي وكمرجع عملي للبحث وتزداد أهميتها في كونها وسيلة أو طريقة للحصول على المصادر والمراجع، ذلك أن مقابلة الفقهاء والشراح وطلبة الدراسات العليا، والاستفسار منهم عن المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع محل البحث تغني عن كثير من الجهد والوقت الذي يضيع في الكشف عن مصادر ومراجع[3].

المطلب الرابع
مرحلة القراءة والتفكير

بعد جمع الوثائق العلمية التي لها صلة بالموضوع، تأتي المرحلة الموالية المتمثلة قراءة يقصد بمرحلة القراءة والتفكير عمليات الإطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق التي تتصل بالموضوع، وتأمل هذه

[1] عوابدي عمار، المرجع السابق، ص60.
[2] الشيخلي عبد القادر، قواعد البحث القانوني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص22.
[3] الشيخلي عبد القادر، المرجع نفسه، ص23.

المعلومات والأفكار تأملا عقليا فكريا، حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع يجعل الباحث مسيطرا على الموضوع، مستوعبا لكل أسراره .

وتعد هذه المرحلة مهمة وذلك لدورها في تنمية تصور الباحث حول موضوعه من خلال الإطلاع على المراجع المختلفة، حيث تنشئ القراءة الواسعة والاطلاع في عقل الباحث كثيرا من الأفكار والخواطر التي يمكن استغلالها فيما يبحث ويختار من موضوعات وتنشئ في نفسه إحساسا عميقا بأنه سينفذ إلى أفكار وآراء لم يصل إليها من سبقه في البحث، وبهذا يخلص الباحث نفسه من الانقياد لأفكار الباحثين السابقين له، بدون الأفكار ليناقشها، ويضيف عليها أفكاره، وفي هذه الحالة يختار الباحث موضوعه ومن خلال تقييم المصادر من حيث درجة ارتباطها بموضوع البحث، وكذا من حيث قيمتها العلمية، وأيضا الاطلاع على بيانات التأليف وجدة الموضوع ونوع الدراسة، ستتحدد المشكلة العلمية البحثية.

الفرع الأول
أهداف القراءة

تعد عملية القراءة والتأمل والفهم والاستيعاب، عملية بالغة الأهمية في البحوث العلمية بصفة عامة والقانونية بصفة خاصة، إذ تساعد الباحث على الوصول إلى حقائق علمية دقيقة وواضحة كما تستهدف هذه المرحلة تحقيق جملة من الأهداف.

حيث بفضل هذه الأخيرة يتعمق الباحث في التخصص ويفهم الموضوع ويتمكن من السيطرة على جميع جوانبه[1]. إلى جانب اكتساب نظام تحليلي متخصص وقوي حول موضوع البحث، وذلك نتيجة القراءة الواسعة والفهم الشامل والعميق.

ومن خلال القراءة يكتسب الباحث ثروة لغوية فنية متخصصة وشجاعة أدبية تقوي شخصية الباحث، نتيجة الإطلاع والفهم الواسع والشامل للحقائق العلمية. بالإضافة إلى تعلمه الأسلوب العلمي القوي الذي يساعده في إعداد بحث ممنهج وممتاز[2].

الفرع الثاني
شروط القراءة

القراءة من أدق المسائل التي تواجه الباحث حيث أنها تمكنه من استيعاب موضوعه وانتقاء المعلومات التي يريد تبنيها في إعداد البحث فهي ليست عملية تلقائية، بل هي عملية منظمة بشروط وقواعد معينة يجب التقيد بها من قبل الباحث وهي :

- القراءة المطلوبة هي تلك القراءة المنهجية التي ترمي إلى تدوين محكم ومنظم للمعلومات، وجوهر القراءة المنهجية يتمحور حول قراءة المواضيع متتالية واحدة تلوى الآخر.

-أن تكون القراءة واسعة وشاملة لكافة المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، وعند قراءة هذه المصادر والمراجع يجب أن تكون متسلسلة متدرجة من العموم إلى الخصوص تدرجا منطقيا[3]. وذلك من أجل استيعاب

[1] مبارك محمد الصاوي محمد، البحث العلمي اسسه وطريقة كتابته، المكتبة الأكادمية، القاهرة، مصر، 1992، ص25.
[2] عوابدي عمار المرجع السابق ص 68.
[3] الشيخلي عبد القادر، المرجع السابق، ص30.

المبادئ الكلية العامة فالمبادئ الأقل عمومية، وصولا إلى استيعاب المبادئ الفرعية التي تشكل موضوع البحث المتخصص.

-كما يجب أن يبدأ الباحث بقراءة المراجع الحديثة ثم ينتقل إلى الأقدم فالأقدم، ذلك أن القانون في تطور مستمر، و يجب على الباحث أن يواكب هذا التطور في الفكر القانوني[1].

-ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين القراءات المختلفة[2] بغية تحليل ما تم استيعابه وتنقية وغربلة المعلومات التي حصل عليها، وحذف المراجع والمصادر الركيكة والضعيفة والمنقولة.

- استبعاد المعلومات التى لا تتعلق بصفة مباشرة لموضوع البحث تجنبا للتشعب والتوسع وتوفير الوقت والجهد مع الابتعاد عن المعلومات غير العلمية المستندة إلى تعصب أو تحيز لفكر معين المجردة من الموضوعية.

-يجب اختيار أماكن للقراءة تتوافر فيها الشروط والظروف الصحية والنفسية اللازمة لراحة وهدوء القارئ الباحث[3] .

-جمع المصطلحات العلمية الخاصة بالبحث القانوني، ذلك أن قراءة النصوص القانونية والآراء الفقهية والأحكام القضائية تشكل لدى الباحث ثروة لغوية في القانون تساعده في التحرير والكتابة .

الفرع الثالث
أنواع القراءة

القراءة فن، فإذا عرف الباحث كيف يقرأ سهلت عليه البحث وللقراءة أنوع وهي:

أولا: القراءة السريعة الاستطلاعية

وهي قراءة تستهدف الإطلاع على فهارس الوثائق وعناوينها ومقدماتها، وبعض فصولها، وعناوين المراجع والمصادر والوثائق[4].

ثانيا: القراءة العادية

ترتكز القراءة العادية على الموضوعات التي تتم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة من أجل استخلاص نتائج واستخراج الأفكار وتدوينها بعد ذلك على بطاقات أو ملفات معدة مسبقا هذا الغرض[5].

[1] عوابدي عمار، المرجع السابق، ص67.
[2] دويدري وحيد رجاء، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ط1، دار الفكر المعاصر، سوريا،2000، ص40.
[3] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص26.
[4] عوابدي عمار، المرجع السابق، ص69.
[5] باجي عبد النور، المرجع السابق، ص27.

ثالثا:القراءة المعمقة والمركزة

و هي قراءة يقوم فيها الباحث بتعمق في الوثائق و المصادر و المراجع ذات الصلة بموضوعه و التي تحتوي على قيمة علمية ممتازة ذات ارتباط بجوهر موضوعه[1].

رابعا: القراءة النقدية

هي القراءة المطلوبة من الباحث وليس المطلوب التقبل الأعمى لكل من يقرأ، بل ينبغي أن يسأل الباحث نفسه أثناء القراءة عدة أسئلة[2]. وبهذه القراءة الناقدة والواعية يستطيع الباحث أن يرتفع من مستوى قراءته وأن يجعلها مفيدة في مجال البحث.

المطلب الخامس
مرحلة رسم الخطة

أول شيء يواجهه الباحث بعد اختياره لموضوع البحث هو رسم خطة خطة البحث التي تعتبر جزء أساسي وهام من عملية البحث العلمي وهي خطوة إجرائية لابد منها حتى يتمكن الباحث من إتمام بحثه، ويقصد بها : «تلك العملية العقلية التي يبدؤها الباحث والتي على أساس التنظيم المنطقي لخطوات البحث العلمية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود»[3]، كما تعرف على أنّها "واجهة البناء الفكري للموضوع محل البحث حيث من خلالها تبرز أهميته وتجعل النتيجة يسهل بلوغها"[4].

وتعدّ خطة البحث متطلبا أساسيا ومرحلة مهمة قبل البدء في التنفيذ العملي لخطوات البحث، ومما لا شك فيه أن خطة البحث أمرا قابلا للتغيير كلما تقدمت الدراسة وتعمق الباحث بموضوعه، لذلك الضروري تغيير الخطة وتعديلها بالحذف والإضافة كلما استدعت الظروف ذلك بما يسمح بتحقيق أهداف البحث. فالخطة هي الدلالة الأولى على إمكانيات الباحث ومؤهلاته العلمية الموضوع والإبداع فيه. وعليه حتى يتمكن الباحث من وضع خطة دقيقة لبحثه عليه التقيد بشروط وقواعد تضمن له نجاحه في بحثه.

الفرع الأول
شروط وضع الخطة

يكون وضع الخطة بصورة مسبقة قبل الشروع في البحث، وعليها أن تتقيد بمجموعة من الشروط والقواعد التي يجب إتباعها لتقسيم البحث بصورة سليمة وناجحة من قبل الباحث في بحثه، ومن هذه الشروط والقواعد والإرشادات نجد:

أولا: احترام مبدأ المرونة

[1] مراح علي، منهجية التفكير القانوني النظرية والتطبيق، ط1، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010، ص87.
[2] فاضلي ادريس، محاضرات في منهجية وفلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص32.
[3] ابراش ابراهيم، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، ط1، دار الشروق، الأردن، 2009،ص20.
[4] علي مراح، المرجع السابق، ص67.

يجب احترام مبدأ مرونة الخطة، بحيث يتمكن من إضافة أي عنصر دون المساس بتوازن الخطة وتحاشى التكرار مثل تكرار العناوين الموجودة في المراجع، وقد لا تكون الخطة كافية وافية منذ البدء، وكثيرا ما تتعرض لتغيير وتبديل يزيد من قيمة البحث[1].

ثانيا: التعمق والشمولية

التعمق والشمول في تأمل كافة جوانب وأجزاء وفروع ونقاط الموضوع بصورة جيدة، حيث يلتزم الباحث بوضع خطة منهجية ودقيقة لكافة المراحل والخطوات التي يشتمل عليها البحث ويتطلب ذلك بلورة المشكلة وصياغتها صياغة واضحة ودقيقة وتحديد نوع الدراسة والمنهج المستخدم[2].

فتكون الخطة شاملة لكافة عناصر الموضوع المشروع التمهيدي للبحث لتعكس هيكله وصورة متكاملة عنه، كل عنصر فيها يكمل جانبا من جوانب تلك الصورة، ولكل بحث خطة عامة تختلف من بحث لآخر، تبعا للموضوع أو نوع المادة أو المدة المحددة للبحث.

ثالثا: الاعتماد على المنطق والموضوعية

الاعتماد الكلي على المنطق والموضوعية والمنهجية في التقسيم والتبويب، مع ضرورة مراعاة الارتباط الموضوعي والترتيب المنطقي وذلك من خلال إبراز الأفكار العامة الرئيسية والجزئية واحترام التسلسل التاريخي والمنطقي للأفكار[3].

وكما يجب على الباحث التقيد بالأسلوب العلمي وصياغة عناوين جزئية تكون منسجمة مع العناوين الرئيسية ومن ثم وجب على الباحث تجنب العناوين السابحة التي لا تدخل تحت أي عنوان سواء الأصلي أو الفرعي.

رابعا: التوازن

ضرورة تحقيق التقابل والتوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية أفقيا، وعموديا، كأن يتساوى ويتوازن عدد أبواب الأقسام والأجزاء، وكذا عدد فصول الأبواب وعدد فروع الفصول. فالباحث يراعي فيها التوازن والعرض المتدرج للأفكار ووضوح التقييمات مع التنسيق بين فصول البحث وبين مباحثه ومطالبه وفروعه لتجنب التكرار لأن الخطة تتشكل من أبواب وفصول تنقسم إلى مباحث، وهذه الأخيرة تتفرع بدورها إلى مطالب وهي أخرى إلى فروع.

مع صياغة عناوين جزئية تكون منسجمة مع العناوين الرئيسية في ظل التوازن الشكلي والموضوعي للخطة بحيث إذا حذفنا أحد العناصر يظهر الخلل في البحث، مع ضرورة توحيد عملية تقسيم وتبويب الموضوع وبشكل ثنائي فلا يمكن أن يكون البحث متكون من باب واحد أو فصل واحد، وإنما تقسم إلى بابين أو أكثر وكل باب إلى فصلين[4].

وفي الدراسات القانونية تعتمد الخطة الثنائية فيقسم الموضوع إلى بابين أو فصلين أو مبحثين أو مطلبين، بحسب طبيعة الموضوع مع احترام التوازن الكمي بمعنى التوازن في الفصلان والمباحث وكذلك المطالب والفروع.

---

[1] الشيخلي عبد القادر، المرجع السابق، ص79.
[2] عوابدي عمار، المرجع السابق، ص 74.
[3] عوابدي عمار، المرجع السابق، ص 75.
[4] علي مراح، المرجع السابق، ص71.

الفرع الثاني
مشتملات خطة البحث

تعتبر الخطة هي تصميم البحث وهيكل البناء الذي يقوم عليه العمل العلمي، أو هي المشروع الهندسي لأجزاء البحث تهدف إلى ترتيب الأفكار والبيانات المحصلة لكي ينجح الباحث في بحثه تشمل خطة البحث عدة عناصر، يمكن اختصارها فيما يلي :

أولا : عنوان البحث

عنوان البحث هو أكثر تحديدا من الموضوع ودالا عليه فهو المعبر عن متن الدراسة أو البحث المقدم، وهو أول ما تقع عين القارئ عليه، لتفهم طبيعة الموضوع[1]، لذا ينبغي أن يكون لائقا بما تحمله الكلمة من معنى، والباحث الجيد هو من يجيد المطلع الذي يتطابق مع الأفكار التي يوردها في مشكلة أو موضوع الدراسة، ومن مقتضيات منهج البحث العلمي وضع عنوان دقيق وواضح يشمل جميع أجزاء وتفاصيل البحث[2]، ومن ثم الوصول محتويات الدراسة.

ثانيا: مقدمة البحث

تعطي المقدمة نظرة عامة للقارئ للدخول تدريجيا في موضوع البحث، فهي حلقة الوصل بين عنوان البحث وصلبه أو محتوياته، بحيث يحس القارئ من خلالها بأهم جوانب البحث الأساسية، فكل بحث علمي يبدأ بالمقدمة التي تعتبر من أبرز الطرق الترويجية التي تجذب القراء للاطلاع على كافة محتوياته، ويوصى بكتابة مقدمة البحث بشكل مختصر وشامل في الوقت ذاته، كما يوصى أن تكتب بلغة قوية وواضحة، على أن تكون مشوقة وجاذبة للقارئ.

وبما أن المقدمة هي عماد البحث تكفي قراءتها للإحاطة بمضمون البحث وإدراك قيمته العلمية، بالرغم من أنها توضع في بداية البحث إلا أن ذلك لا يعني أن تكتب في البداية، بل الأغلب أن تكون آخر ما يكتب، وهي تشمل عدة عناصر تتمثل فيما يلي:

1-التعريف بالموضوع:

يقدم فيه الباحث تعريفا للموضوع وتحديد عناصره وجوهره ومضمونه[3]، بشكل واضح في أولى الصفحات كتمهيد لبحثه[4].

2- النبذة التاريخية:

[1] AREZKI Dalila, Méthodologie de la recherche gradué et post gradué (cours de méthodologie générale de la recherche gradué et post gradué), édition L'odyssée, Tizi Ouzou, 2008, P 34.

[2] داوود عزيز، مناهج البحث العلمي، ط1، دار أسامة، الاردن، 2006، ص237.

[3] آيت منصور كمال، المرجع السابق، ص20.

[4] مايدي عبد الرحمان، عناصر المقدمة المعتمدة في البحوث والمداخلات العلمية دراسة في المضمون وطريقة الصياغة والمحاذير،مجلة الدراسات الاسلامية، مجلد 09، ع1،جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2020، ص209.

وهنا يقدم الباحث البعد التاريخي لموضوعه، خاصة اذا كان لموضوع البحث لمحة تاريخية مما يتوجب على الباحث ذكر عرض تاريخي لموضوعه[1].

3- أهمية الموضوع :

يبين الباحث أهمية البحث من خلال مقدمة البحث العلمي، فيقوم بتوضيح أهمية الموضوع الذي يقوم به، كما يبين الآثار الإيجابية لهذا الموضوع[2]، مع إبراز القيمة العلمية المضافة وأيضا القيمة النفعية التي يقدمها بحثه على العديد من النواحي.

4-أسباب اختيار الموضوع:

يبرز الباحث هنا الأسباب والبواعث التي دفعت به للخوض في هذه القضية، وبذل كافة الجهود والتكاليف للبحث فيها[3].

5-الدراسات السابقة:

يفترض في الباحث الاطلاع على الدراسات السابقة لموضوع بحثه، بل أكثر من ذلك دراستها دراسة نقدية فاحصة، يختار منها أهم الكتب والدراسات أنجزت فيها، ليحدد المقبول منها والمرفوض ويبين مدى صلتها بالموضوع[4]، وأهمية التفاصيل الموجودة بها، وما جاء فيها من تفسيرات. ومن خلال هذه النظرات النقدية الفاحصة يمكن التعرف على ما إذا كان الباحث وصل إلى أبعد مما توصلت إليه البحوث السابقة، أو أنه أخفق في استيعاب تلك الدراسات هذا يتطلب تقديم الباحث قائمة وصفية لها، وتقويما لمحتواها الموضوعي في اختصار، دون استعمال الباحث لأسلوب الهجوم للدراسات السابقة، فيستطيع الباحث من خلال العرض للدراسات السابقة أن يبرر قدراته العلمية، فكتابتها بصورة جيدة دلالة النضج العلمي في موضوع البحث.

6- الصعوبات:

يشير الباحث إلى أهم العراقيل والمشاكل التي اعترضت عملية إعداد البحث وغالبا ما تتلخص هذه الصعوبات في ندرة الوثائق العلمية، وصعوبة اختيار أدوات البحث.

7- الإشكالية:

اشكالية البحث العلمي هي مجموعة الأسئلة التي يقوم الباحث بطرحها خلال بحثه العلمي، ومن خلال الإجابة عن هذه الأسئلة يكون الباحث قد قام بتحليل بحثه العلمي ووضح الأمور الغامضة فيه[5]. ويمكن تعريف إشكالية البحث العلمي بأنها تساؤل علمي يحتاج إلى معالجة، ويجب أن يحتوي هذا التساؤل على مشكلة البحث العلمي التي يسعى الباحث لحلها، ويتم صياغة هذا التساؤل على شكل علاقة أحداث وفاعلين

[1] أحمدوش مدني، المرجع السابق، ص151.
[2] قنديجلي عامر ابراهيم، السامرائي إيمان، البحث العلمي الكمي والنوعي، دار اليازوري،الأردن، 2008، ص67.
[3] أحمد ذيب، المقدمة البحثية، حقيقتها، وعناصرها، وشروطها، مجلة البحوث والدراسات، مجلد1، ع2،جامعة الوادي، الجزائر، 2022، ص454
[4] طواهير عبد الجليل، ميدون، الدراسات السابقة في البحوث العلمية، مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، مجلد13، ع4، جامعة الوادي، الجزائر، 2022، ص105.
[5] قنديجلي عامر ابراهيم، السامرائي إيمان، المرجع السابق، ص 66.

بالإضافة إلى مكونات مشكلة محددة[1]. ويجب أن يتضمن هذا التساؤل إمكانية التقصي والبحث وذلك لكي يصل الباحث من خلال بحثه إلى إجابة محددة.

8- منهج الدراسة :

لدراسة أي موضوع يستعين الباحث بمنهج أو مجموعة من المناهج، وذلك تبعا لطبيعة الموضوع محل الدراسة[2]، فيمكنه أن يستعمل المنهج الوصفي الذي يصف النظام القانوني دون زيادة أو نقصان، أو المنهج التحليلي الذي يقوم بتحليل النظام القانوني بإبراز مزاياه وعيوبه، كما يستطيع اعتماد المنهج المقارن الذي يقارن بين النظام القانوني الوطني والنظم القانونية الأجنبية، وحتى المنهج التاريخي إذا تطلب الأمر الذي يدرس الجذور التاريخية لنظام ما.

9-عرض الخطة :

تختم المقدمة بالخطة كعنصر تتويجي لها وكمدخل لمعالجة الموضوع محل البحث مع مراعاة طبيعته وحجمه. وهي تقسيم للموضوع إلى أهم الأفكار والعناصر التي يتضمنها، وتوضع وفق تقسيم منهجي متدرج، فمثلا القسم الباب الفصل، المبحث، المطلب، الفرع، .....

ثانيا: متن الموضوع

يكمن جوهر مقدمة البحث في التعريف بالبحث من حيث طبيعة الإشكالية والهدف والمنهج والأدوات وطريقة العمل، وبعد ذلك تأتي عملية تحليل إشكالية البحث خلال من الحقائق والبيانات وتنظيمها ثم تحليلها وتفسيرها، وهذا ما يتضمنه عرض البحث، الذي يعد الجزء الأكبر والحيوي في البحث، بحيث من خلاله يقوم الباحث بمعالجة موضوع بحثه بناء على خطة معينة يعتمدها لهذا الغرض، فهو يتضمن كافة الأقسام والعناوين والأفكار والحقائق الأساسية والفرعية التي يتكون منها موضوع البحث[3]، ويجب أن يمهد الباحث لكل قسم بمقدمة صغيرة يتعرض فيها لما ينوي أن يقوم بدراسته في ذلك القسم.

ففي عرض البحث يتم تحليل إشكالية البحث بالاعتماد على مجموعة من المعارف النظرية، التي يمكن الحصول عليها من مختلف المراجع كالكتب والمقالات ومعلومات وبيانات تجمع من واقع الظاهرة أو المشكلة المدروسة، باستخدام أدوات ووسائل مختلفة ومتنوعة.

ثالثا: خاتمة البحث

تعد الخاتمة آخر فقرات هيكل البحث العلمي، ومن خلالها يقوم الباحث بعرض النتائج التي توصل إليها من خلال قيامه بالبحث العلمي، كما يقوم بعرض التوصيات التي تعتبر تكملة للإجابة على الإشكالية

[1] محمود محمد، أصول البحث العلمي، ط2، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، عمان، 2014، ص 22.
[2] قنديجلي عامر ابراهيم، السامرائي إيمان، المرجع السابق، ص69.
[3] أحمدوش مدني، المرجع السابق، ص152 ومايليها.

المطروحة في مقدمة البحث، والتي تمت الإجابة عليها من خلال متن البحث. لكن يجب أن يحرص الباحث أثناء كتابته لخاتمة البحث العلمي على عدم وضع أفكار جديدة لم ترد في البحث العلمي، وذلك لكي لا يضطر لشرحها في الخاتمة، وتتميز الخاتمة بأنها حصيلة البحث العلمي، ومن خلالها يتم تجسيد النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال البحث العلمي، فمن خلالها يتم الحكم على مدى نجاح البحث العلمي، ومدى استطاعة تحقيق الأهداف التي رسمها في بداية البحث[1].

رابعا: الملاحق

تأتي الملاحق بعد الخاتمة وقبل قائمة المراجع وهي عبارة عن وثائق[2] قد تتمثل في القوانين الاتفاقيات أحكام قضائية غير منشورة، جداول إحصائية متحصل عليها من جهاز مختص، قرارات منظمات دولية، وغيرها من الوثائق. وهي ليست حاسمة في موضوع البحث، إذ تعتبر مجرد سجل إداري للبحث أو أرشيف الوثائقي من خصائصه أنه تكميلي ومساعد في البحث، وبسبب طوله لا يمكن إدراجه في المتن و الهامش.

خامسا: قائمة المصادر والمراجع

لكل بحث علمي مجموعة من المصادر والمراجع التي يجب على الباحث أن يدونها، لذلك على الباحث أن يقوم بترتيب هذه المصادر والمراجع التي استعملها في بحثه بحسب الطرق المتبعة للبحث العلمي، ويوجد عدة طرق لترتيب المصادر والمراجع، ويجب أن يقوم الباحث باختيار طريقة واحدة من هذه الطرق، لا يجب أن ينوع بينها.

فيمكن للباحث أن يقسم قائمة المصادر والمراجع إلى قسمين القسم الأول يتناول فيه قائمة المراجع باللغة العربية والقسم الثاني يتناول فيه قائمة المراجع باللغة الأجنبية[3].

سادسا: الفهرس

المقصود بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي هو إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي يحتويها[4]، ليمكن الاسترشاد به بطريقة عملية سهلة ومنظمة .

[1] بن واضح الهاشمي، منهجية اعداد بحوث الدراسات الجامعية العليا، مطبوعة جامعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص38/37.
[2] غنيم حسن عادل، حجر محمود جمال، منهج البحث التاريخي، دار المعرفة الأجنبية، مصر، 1993. ص62.
[3] عبيدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص197.
[4] علي عبيدو علي ابراهيم، جودة البحث العلمي، ط1، دار الوفاء، مصر، 2014، ص115.

المطلب السادس
مرحلة تدوين المعلومات

لا شك أن مرحلة تدوين وتخزين المعلومات خطوة إجرائية هامة تلي المرحلة إعداد خطة البحث، غير أن الباحث في هذه المرحلة قد يواجه مشكلة سوء التنظيم وفقدان المصدر أو المرجع الذي أخذت منه المعلومة، خصوصا عند إعداد أولى بحوثه. لذا يتوجب على الباحث أن يعتمد على طريقة أو أسلوب منظم مما يسهل عليه تدوين وتخزين هذه المعلومات.

ففي هذه المرحلة يقوم الباحث بحصر مختلف المصادر والمراجع المتصلة بموضوعه وبطريقة منهجية بغية استنباط الأفكار واختيار المعلومات المفيدة لموضوع البحث وفرزها وفق أساليب دقيقة وتهيئتها للاستعانة بها في المرحلة الموالية المتعلقة بالكتابة والتحرير[1].

وإن تدوين وتخزين المعلومات يحتاج إلى طرق وأساليب يستخدمها الباحث، حيث يتم تدوين وتخزين المادة العلمية بالاعتماد أولها عن طريق الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على جمع المعلومات على طريقة البطاقات،و طريقة الملفات المقسمة،حيث تجمع فيها المادة الأولية لموضوع البحث حتى يعود لها الباحث مباشرة دون الرجوع إلى المصدر الأصلي. وثانيها الأسلوب الحديث فمرتبط بتقنية المعلوماتية و تعتمد على النسخ و التصوير للمراجع و المصادر و أيضا اللجوء إلى تقنية المعلوميات بواسطة الأنترنت فهذه التقنية ترجع لمدى تطور العلوم في مجال التكنولوجي مما سهل عمل الباحثين.

الفرع الأول
الأساليب التقليدية لتخزين المادة العلمية

تتمثل الأساليب التقليدية لتخزين المعلومات في أسلوب البطاقات، وأسلوب الملفات، حيث تهدف هذه الأساليب إلى جمع المادة الأولية لموضوع البحث حتى يتسنى للباحث العودة إليها مباشرة دون الرجوع إلى المصدر أو المرجع الأصلي.

أولا : أسلوب البطاقات

بتمثل أسلوب البطاقات في إعداد بطاقات صغيرة أو متوسطة الحجم من الورق المقوى يتم الحصول عليها من المكتبات أو يعدها الباحث بنفسه من الورق الجيد، ومساحة هذه البطاقة عادة 10×14سم، فيقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء الموضوع وتدون المعلومات فيها على وجه واحد فقط، ويتم وضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيس في ظرف واحد خاص[2].

ولكي ينجح هذا الأسلوب مع الباحث، عليه التقيد ببعض القواعد كأن يكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات مثل: اسم المؤلف، عنوان المؤلف، دار النشر، بلد النشر، رقم الطبعة، سنة الطبع، رقم الصفحة أو الصفحات[3]. كما أنه يجب وضع رقم متسلسل

[1] حجاب محمد منير، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط3، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص56.
[2] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص95.
[3] عوابدي عمار، المرجع السابق، ص83.

للبطاقة ليسهل ترتيب البطاقات[1]، وهناك من يضيف خانة لاسم المكتبة التي يوجد بها المرجع ورقم المرجع بالمكتبة ليسهل الرجوع إليه.

ويجب أن يكتب الباحث في البطاقات بخط واضح بأسلوبه الخاص أو عن طريق الاقتباس المباشر مع الإشارة إلى ذلك، مع ترك فراغا كافيا في كل بطاقة لتدوين بيانات أخرى أو رأيا مماثلا للذي تم تدوينه من تدوين كل الأفكار بدقة وبطريقة تعينه من الرجوع إلى ذلك المرجع[2]، كما ينصح عدم الانتقال إلى مرجع آخر قبل تكملة المرجع الذي بدأ بقراءته و تدوين الأفكار منه.

يفضل اتخاذ ألوان مختلفة للبطاقات حيث يجعل لونا خاصا لكل باب أو فصل أو مبحث، مع تخصيص بطاقات معينة للفهرس العام لمحتويات علب البطاقات مما يسهل على الباحث الحصول على المعلومة المدونة في البطاقات في شكل مفصل[3] .

ويمكن تقسيم البطاقات إلى مجموعتين، تتعلق الأولى بالمعلومات المقتبسة من المصادر والمراجع المختلفة، وتتعلق الثانية بالملاحظات الشخصية على تلك المعلومات[4]، ويتم ترتيب هذه الملاحظات وفق خطة البحث حيث يسجل الباحث في أعلى كل بطاقة إضافة إلى العنوان الرئيسي أفكار أو ملاحظات شخصية تحت عنوان الباب أو الفصل المتعلق به.

يمتاز أسلوب البطاقات بالدقة، وسهولة رجوع الباحث إليها وإعادة ترتيبها، كما أنه يمكن استبعاد البطاقات المشتملة على فكرة واحدة في حالة ثبوت عدم الحاجة إليها، إضافة إلى سهولة تصنيف الأفكار المتشابهة وسهولة معرفة مصدر كل فكرة في البطاقة[5] .

وبالرغم من المزايا التي يحققها أسلوب البطاقات إلا أنه يعاب عليه من حيث التعقيد مما يؤدي إلى صعوبة الربط بين البطاقات كما يصعب استعمالها وحملها إلى الأماكن إلى كل الأماكن التي يذهب إليها الباحث كالمكتبات كما تم نقد هذا الأسلوب لاحتمال ضياع البطاقات و فقدانها كليا أو جزئيا[6].

ثانيا: أسلوب الملفات

يتمثل أسلوب الملفات في إحضار الباحث مجموعة من الأوراق المثقوبة تثبت في ملف يتكون بفاصل من الورق المقوى أو البلاستيك به حلقات معدنية، عادة ما تكون من الحديد، يمكن فتحها وغلقها، حتى يتمكن الباحث الأوراق من وضع المثقوبة في داخل الملف، ويقسم الملف إلى مجموعة من الأقسام يخصص الأول للمقدمة والأخير للخاتمة، وفيما بينها أقسام بعدد الفصول والمباحث الدراسية ويفصل بينهم من ورق سميك وله بروز ويكتب عليه عنوان الفصل أو المبحث[7].

وينطبق على هذا الأسلوب نفس القواعد و الشروط الواجب إتباعها في أسلوب البطاقات من حيث البيانات التي يجب أن تتضمنها كل ورقة، واستقلال كل ورقة بموضوع ومرجع واحد[8]، والكتابة على وجه الورقة دون ظهرها وإذا احتاجت الفكرة الواحدة لأكثر من صفحة كان للباحث أن يفعل ذلك مع الإشارة إلى أنها تابعة للورقة السابقة، وكذلك ضرورة ترك الفراغات لاحتمال إضافة معلومات أخرى مستجدة أو

[1] حجاب منير محمد، المرجع السابق، ص57.
[2] عوابدي عمار، المرجع السابق، ص84.
[3] مراح علي، المرجع السابق، ص96.
[4] فضل الله مهدي، المرجع السابق، 58.
[5] الخشت محمد عثمان، فن كتابة البحوث العلمية واعداد الرسائل الجامعية، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، 1989، ص48.
[6] عوابدي عمار، المرجع السابق، ص84.
[7] حجاب منير محمد، المرجع السابق، ص 57.
[8] أحمدوش مدني، المرجع السابق، ص105ومايليها.

احتمالات التغيير والتعديل[1] . كما يتعين أن يتضمن الملف فهرسا يحوي كل ما هو متعلق بالموضوع حتى يسهل للباحث الرجوع إليها.

يتميز أسلوب الملفات بمزايا منها يمكن للباحث من السيطرة على معلومات البحث وأيضا حفظ من ضمان المعلومات وتعرضها للضياع أو الفقد، مع سهولة مراجعة الباحث ومتابعة ما قام بتدوينه من المعلومات[2].

الفرع الثاني
الأساليب الحديثة لتدوين وتخزين المادة العلمية

تتمثل الأساليب الحديثة لتخزين المادة العلمية في النظام الآلي من جهة ،النسخ أو التصوير للوثائق من جهة أخرى، ويتميز هذا الأسلوب بالمرونة حيث يمكن للباحث تعديل أو إضافة تغيير المعلومات المدونة، والتعليق عليها، كما يسمح هذا الأسلوب للباحث تعديل خطة البحث وإعادة النظر فيها بحذف بعض العناوين أو بإضافة عناوين أخرى.

وتكمن أهمية هذا الأسلوب في توفير الوقت والجهد على الطالب لتفادي كتابة الأجزاء التي تهمه باليد، كما تمكنه من الإطلاع على مختلف المصادر والمراجع المرتبطة بالموضوع في أي وقت. وما يميزها عن الأساليب التقليدية كونها أقل تكلفة من الناحية المادية.

أولا: النظام الآلي

يتمثل النظام الآلي كآلية حديثة لتخزين وتدوين المعلومات في استخدام الحاسوب، فيعمل هذا الأخير على تخزين المعلومات من مصادرها ومراجعها فى ملفات الكترونية داخل جهاز الحاسوب، ويقوم بتنظيم ما في داخله وفقا لتقسيم بحثه حيث يحفظها بشكل يمنع ضياعها وتلفها.

ويتميز هذا الأسلوب بالمرونة حيث يمكن الباحث من تعديل أو إضافة في المعلومات المدونة لديه، كما أنه يستطيع حمل الملفات معه إلى المكتبات. إلى جانب أنه يساعد الحاسب الآلي الباحث على تدوين المعلومات وبناء رؤية متوازنة لكافة الأقسام والفصول، وسدّ كافة الثغرات لاستكمال الجوانب الموضوعية والفنية للبحث العلمي، كما يساعد الباحث على ربح الوقت والجهد في بحثه[3].

فيمكن القول أن هذه الوسيلة تشخص مدى تقدم وتطور العمل بالتكنولوجيا الحديثة مما يسهل ويسر الكثير من الخدمات على الباحث في بحثه[4].

ثانيا : النسخ أو التصوير

هو الأسلوب الشائع بين الباحثين حيث يقوم الباحث بنسخ أو تصوير المراجع أو المصادر القيمة التي تخدم موضوع بحثه، أو جزء منها أو فقرة حسب الحاجة مع ضرورة نسخ وتصوير صفحة الغلاف والصفحة الداخلية لإثبات كافة بيانات المرجع من طبعة وسنة الطبع ودار النشر وبلد النشر، كما يمكن تواجدها في نهاية المرجع كما يجب تصوير فهرس المرجع حتى يتسنى للباحث الرجوع إلى المعلومة التي

[1] الشيخلي عبد القادر، المرجع السابق، ص23.
[2] شميشم رشيد، المرجع السابق، ص95.
[3] قاشى علال، منهجية إعداد البحث العلمي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر القانون العقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2017-2018، ص55.
[4] أحمدوش مدني، المرجع السابق، ص109.

يريدها بسهولة[1]، فهذه الطريقة توفر على الباحث الوقت والجهد وتلافي وقوعه في أخطاء مادية أثناء مرحلة تدوين المعلومات ومرحلة الكتابة[2].

وتكمن أهمية هذا الأسلوب في توفير الوقت والجهد على الطالب لتفادي كتابة الأجزاء التي تهمه باليد، كما تمكنه من الإطلاع على مختلف المصادر والمراجع المرتبطة بالموضوع في أي وقت.

المبحث الثاني
إنجاز البحث العلمي

بعد إتمام الباحث لمرحلة التدوين ينتقل إلى أهم مرحلة في إعداد البحث العلمي المتمثلة في مرحلة صياغة وتحرير البحث أو ما يسمى بمرحلة الكتابة، وتعد مرحلة الصياغة والتحرير من أصعب المراحل على الباحث و أشقها، ذلك أنها الخطوة الحاسمة لإعداد وإخراج البحث بعد إتمامه للمراحل السابقة حيث يقوم الباحث بترجمة كل المعلومات تحصل عليها نظريا أو تطبيقيا في عمل كتابي منظم، وذلك وفق قواعد وشروط منهجية وعلمية محكمة وأساليب واضحة وجيدة الهدف منها اقناع القارئ بمضمون البحث المنجز.

المطلب الأول
ضوابط مرحلة الصياغة والتحرير

تعني مرحلة الصياغة والتحرير عرض جهود الباحث برصد المعلومات وتحليلها ومناقشتها وإعلان النتائج المتوصل إليها وفق منهج علمي سليم مع ظهور لشخصية الباحث فيما يتوصل إليه من نتائج وآراء. وبغية تحقيق هذه المرحلة بأهدافها وجب على الباحث التقيد بجملة من الضوابط والشروط نذكر منها :

الفرع الأول
تحديد المنهج المعتمد من طرف الباحث

يعتبر المنهج العمود الفقري في إعداد البحوث العلمية، لأنه الخطة التي تحتوي على خطوات تحديد المفاهيم وشرح المعاني وتحديد الإطار الدراسة محل البحث، لذا يعد من الضوابط والشروط الجوهرية لكتابة البحث العلمي[3]، ذلك أنه يؤدي إلى اكتساب عملية الصياغة والتحرير مزايا الدقة والوضوح حيث يساعد الباحث على ضبط مختلف جوانب الموضوع استجلاء مختلف الحقائق العلمية المرتبطة بالموضوع بدقة و نظام.

وبالتالي من الضرورة تطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلم المعروفة في الدراسات كالمنهج

الاستدلالي المنهج التجريبي المنهج التحليلي المنهج المقارن ... .

الفرع الثاني
الأسلوب العلمي والمنهجي في الصياغة والتحرير

[1] عوابدي عمار، المرجع السابق، ص 85.
[2] بوضياف عمار، المرجع السابق، ص156.
[3] بدوي عبد الرحمان، ص05.

يعد الأسلوب العلمي والمنهجي الواسطة التي يريد الباحث إيصالها إلى الغير، وهو ما يميز كل باحث عن الآخر فهو أوسع من المفهوم اللغوي للأسلوب، حيث يتضمن معنى الأسلوب هنا ضرورة توافر جملة من العناصر والخصائص حتّى يكون أسلوبا علميا مفيدا أو دالا.

أولا: احترام اللغة الفنية المتخصصة

وعليه، على الباحث احترام اللغة الفنية المتخصصة باستعمال مصطلحات القانونية الدقيقة، إذ يتعين على الباحث التمكن من اللغة القانونية[1]. مع مراعاة الباحث عدم استخدام ضمائر المتكلم مثل نحن أو نرى، نميل إلى أو أميل إلى وغيرها، لأن هذه العبارات تتنافى والتواضع العلمي ويستحسن استخدام الأفعال المبنية للمجهول مثل ينصح يستنتج والى ما ذلك، كما يستحسن الابتعاد عن أساليب الجزم والقطع مثل أجزم أن القانون، واستبدالها بعبارات أفضل مثل لعل القانون أراد، أو ربما لم يحالفه الصواب فيما ذهب إليه وهكذا.

إلى جانب سلامة اللغة وأسلوب التعبير من الأخطاء التي تخل بجوهر البحث كالأخطاء اللغوية والأخطاء الإملائية والتعبيرية، فلا يجوز بحجة تحاشي الأساليب الأدبية في البحوث العلمية أن تأتي هذه البحوث مشوهة بأساليب ركيكة[2].

ثانيا: احترام التسلسل

كما على الباحث احترام التسلسل في أجزاء وفروع وعناصر الموضوع حيث يتعين على الباحث التقيد بخطة البحث، كأن يكتب الفصل الأول قبل الثاني والمبحث الأول قبل الثاني، مع حرص الباحث على التمهيدات التي تربط بين الفصول المباحث وبين المطالب، وصياغتها بدقة متناهية لتكون كمدخل للفصل أو المبحث لتهيئة القارئ إلى ما يرمي إليه الباحث من أفكار يريد طرحها ومناقشتها[3]، ولا ينسى الباحث أن تتضمن نهاية الباب أو الفصل ملخصا مركزا للمعلومات الأساسية التي أوردتها.

الفرع الثالث
قواعد الكتابة

وتقيد الباحث بقواعد الكتابة من حيث :

أولا: علامات الوقف

يتقيد الباحث عند كتابة بحثه بقواعد الكتابة من الفواصل والنقط، الأقواس الهلالية، الأقواس المزدوجة، علامات الاستفهام، علامات التعجب وغيرها.

ثانيا: حجم وهيئة الصفحة

[1] الشيخلي عبد القادر، المرجع السابق، ص63.
[2] سلمان نصر، سطحي سعاد، المرجع السابق، ص56.
[3] بدر أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1994، ص193.

غالبا ما تحدد الإدارة عدد الصفحات في إنجاز البحث العلمي، فمثلا رسالة الماستر عادة ما تحددها الإدارة بما يتجاوز 70 صفحة، ومذكرة الدكتوراه ما يتجاوز 250 صفحة، و يمكن تهيئة صفحة التحرير وفق معايير التهميش التالية :الهامش إلى اليمين 3 سم تقريبا الهوامش إلى الأعلى وإلى الأسفل وإلى اليسار 2 أو 2.5 سم تقريبا.

ثالثا: حجم ونوع الخط

اختيار حجم ونوع الخط يكون حسب اللغة المستعملة في تحرير البحث وفق ما يلي:

1-بالنسبة للغة العربية :

عادة ما يكون اختيار الخط من بين ثلاثة أنواع أساسية تتمثل في Simplified Arabic ,Traditional Arabic ,Arabic Transparent، أما بالنسبة لحجم الخط إما أن يكون 18 أو 20 أو 22... لصفحة العنوان والعناوين الرئيسية الداخلية المختلفة، 16 أو 18 بالنسبة للمتن مع تباعد الأسطر بمسافة 1 أو 1.5سم تقريبا، أما الهوامش فغالبا ما تكون بحجم 12.

2-بالنسبة للغة الأجنبية:

نوع الخط إما أن يكون Times New Roman Arial ،أما عن حجمه 14 بالنسبة لصفحة العنوان والعناوين الداخلية الرئيسية، و12 بالنسبة للمتن، و 10بالنسبة للهوامش، و1 سم تقريبا بالنسبة لتباعد الأسطر.

الفرع الرابع
ظهور شخصية الباحث

تظهر شخصية الباحث في بحثه من خلال إبداء رأيه والتعليق والتعقيب على مسألة معينة في بحثه، وتخطئته لفكرة ما بناء على أدلة مقنعة، مما يضفي على بحثه نوعا من التميز والخصوصية والأصالة.

كما تبرز شخصية الباحث من خلال إبداعه في اكتشاف معلومات وحقائق علمية جديدة، أو نفي نتائج موجودة سابقا أو تناول الموضوع من زوايا أخرى لم يتم تناولها أحد الباحثين من قبله[1].

المطلب الثاني
الأمانة العلمية في صياغة البحث العلمي

تعد الأمانة العلمية من القواعد الجوهرية لإعداد البحث العلمي عموما والبحث القانوني على وجه الخصوص، وتعبر عملية توثيق المراجع هي العمود الفقري للأمانة العلمية، أي أن ينسب الباحث المعلومة إلى أصحابها.

حيث أن أول ما يلتفت إليه القارئ هو مدى استعانة الباحث بالمراجع والمصادر والدراسات السابقة، فهي أوضح دليل على ما قام به من جهود من أجل الحصول على المعلومات التي ساعدته في التوصل

[1] حواسي يامنة، المرجع السابق، ص69.

للنتائج، والتي قام بتحليلها فيما بعد حتى وصل إلى الحلول المناسبة وكل هذه الأمور إنما هي بحاجة للتوثيق بشكل صحيح ودقيق لتحقيق الغرض المطلوب منها

وهناك طرق مختلفة لتوثيق المراجع ولا يهم الباحث أي هذه الطرق يستخدم بقدر وضوح الطريقة المستخدمة بالنسبة للباحث وسهولة تطبيقها، والالتزام باستخدام هذه الطريقة خلال البحث من بدايته إلى نهايته.

والمقصود بتوثيق مصادر البحث العلمي هو الطريقة الممنهجة التي يتبعها الباحث في تدوين المعلومات الببليوغرافية عن الكتب والتقارير وغيرها من المصادر التي استفاد منها الباحث، علما أن الحقائق المعروفة للعامة من البديهيات لا حاجة إلى توثيقها، والإشارة إلى مصدر المعلومة التي وردت في البحث العلمي أو الرسالة المطروحة، ومن ثم ترتيبها بأسلوب منهجي وذلك الأمانة العلمية ونسب الفضل لأصحابه.

الفرع الأول
الاقتباس

يقصد بالاقتباس، هو الاستعانة بالمصادر والمراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه، أو أنه استشهاد بأفكار وآراء الآخرين المتعلقة بموضوع البحث، وينسجم الاقتباس مع الطبيعة التراكمية للبحث العلمي حيث تتولد المعرفة الإنسانية وتنمو وتتكاثر وتنتشر من خلال جهود متواصلة ومترابطة يبذلها الباحثون، وبذلك يعزز الاقتباس التواصل والاستمرارية البناء والتكامل للمعرفة والعلم .

أولا: أنواع الاقتباس

ويلجأ الباحث إلى الاقتباس لتعرف على الأفكار السابقة في موضوع بحثه وتقييم هذه الأفكار، لكي تتولد لديه أفكار جديدة من خلال تحليل أفكار وأراء الباحثين الآخرين. وبالتالي يتوصل إلى معرفة أفضل حول الموضوع، وهناك نوعين من الاقتباس يلجأ لهما الباحث في بحثه وهما:

1-الاقتباس المباشر :

يطلق عليه تسمية الاقتباس الحرفي ويكون عند نقل الباحث نقلا حرفيا لنص معين حيث يكون مكتوبا بنفس الشكل والمعنى واللغة كما ورد في الأصل[1]، مع ضرورة الإشارة إلى صاحب المرجع الأصلي في الهامش.

ويسمح بهذا النوع في حالات معينة حتى لا يقع الباحث في السرقة العلمية كأن يقتبس آية قرآنية أو حديثا نبويا أو نصا قانونيا، أو تعريفا اصطلاحيا أو عند الاستشهاد برأي رجل قانون متخصص، أو اقتباس مبدأ من مبادئ المحكمة العليا في قراراتها. وفي حالة استخدام هذا النوع من الاقتباس يتعين الإشارة بعلامتي التنصيص في بدايته ونهايته، وفي حالة الحذف منه توضع إشارة ثلاث نقاط "..." في مكان الحذف سواء كان في بدايته أو وسطه أو نهايته، كما يجب عدم التصرف والتغيير المقتبس وإذا تم تصحيح الخطأ الوارد في النص يوضع بين قوسين (....)، وعادة ما يكون استخدام الاقتباس الحرفي بعدد من الأسطر[2].

[1] أحمدوش مدني، المرجع السابق، ص160.
[2] ربحي عليان مصطفى، ص291.

2-الاقتباس غير المباشر :

يطلق عليه أيضا تسمية الاقتباس غير الحرفي والحرفي، ويتمثل في استعانة الباحث بأفكار ومعلومات من المرجع، حيث يقوم بصياغتها بأسلوبه الخاص، و يتعين ألا يخرج عن المعنى الذي يقصده صاحب المرجع المقتبس منه[1].

ويكون في الحالات التي لا يكون فيها الاقتباس مباشرا مع ضرورة الإشارة إلى صاحب المرجع الأصلي في الهامش كونه صاحب الفكرة مع إتباع قواعد الإسناد في ذلك، ويلجأ الباحث في هذا النوع من الاقتباس إلى تلخيص المادة المقتبسة وإعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية المقتبسة بلغة وأسلوب الباحث بشرط مراعاة عدم تشويه المعنى الأصلي أو تغييره[2].

فهنا يعمل الباحث على نقل الأفكار من الفقرات و إعادة صياغتها بأسلوبه الخاص،شريطة أن يتوخى عدم النقل الحرفي للفقرة، والفهم الجيد لها،و الدقة في نقل الفكرة، واستعمال لغة صحيحة، وبناء نحوي سليم، كما يجب أن تكون الأفكار المقتبسة مناسبة للبحث، على أن تنسب هي الأخرى لصاحبها أو أصحابها في التهميش.

ثانيا: شروط الاقتباس

يعرف الاقتباس على أنه شكل من الاستعانة بالمصادر والمراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه. وينسجم الاقتباس مع الطبيعة التراكمية للبحث العلمي، حيث تتولد المعرفة الإنسانية وتنمو وتتكاثر وتنتشر من خلال جهود متواصلة ومترابطة.

وعند القيام بعملية الاقتباس من مختلف المراجع والمصادر ينبغي على الباحث أن يراعي مجموعة من القواعد والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1-الاعتدال في الاقتباس:

ينبغي أن يحقق التوازن فلا يسرف في النقل من المصادر الأخرى، لأن الاقتباس الزائد يضعف البحث ولا يعطي فكرة واضحة عن حجم الجهد الذي بذله، كما أن خلو البحث من أي اقتباس يقلل من قيمته العلمية[3] .

فمن البديهي أن لا يقتبس كل ما يصادف، بل يقوم الباحث بالاقتباس بالحد المسموح له قانونا في بحثه حتى يتمكن بالوصول للنتائج المرجوة.

ثانيا : الالتزام بالموضوعية

الالتزام بمبدأ الحياد، وعدم التحيز إلى أفكار أو معتقدات معينة، كما لا يشترط أن يتفق مع كل ما يقال من قبل الباحثين الآخرين، ويمكنه عند الحاجة أن يورد أفكار المؤلف الأصلي، وينقدها أو يحللها أو ينقدها، مع الحفاظ على أفكار المؤلف الأصلي، وعدم تحريفها، أو تشويهها[4].

---

[1] رقيعي اكرام،أليات تعزيز الأمانة العلمية في البحث العلمي، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مجلد 5، ع4، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص20.

[2] عوابدي عمار، المرجع السابق، ص102.

قنديلجي عامر، المرجع السابق، ص164.[3]

[4] الشيخلي عبد القادر، المرجع السابق، ص169 ومايليها.

ثالثا: الأمانة العلمية

يقصد بالأمانة العلمية هي إرجاع الأفكار والأراء المقتبسة لصاحبها أي الرجوع إلى المصدر الأصلي كلما كان ذلك ممكنا، وتتم الإشارة إلى أن المصدر في الهامش وقائمة المراجع[1]، والتوثيق يمثل حماية للباحث، فيما لو كان هناك خطأ في رقم أو إحصائية أو معلومة ما، فإن التوثيق يعفي الباحث من تحمل المسئولية.

وفي حالة النقل المباشر، وأراد الباحث أن يحذف من الفقرة التي يقتبسها بعض الكلمات أو الجمل التي يرى عدم أهميتها في بحثه، بحيث لا يضر الحدف المعاني التي قصدها المؤلف الأصلي، فيضع الباحث نقاطا أفقيا (...) محل الكلمات أو الجمل المحذوفة[2].

الفرع الثاني
التهميش في صياغة البحث العلمي

ولأن البحث العلمي جهد إنساني مستمر، يتطلب من الباحث التعرف على جهود الباحثين السابقين، والإشارة إليها والإضافة عليها مع ضرورة إبراز ما توصلوا إليه، ليقوم هو بتحليلها والبناء عليها، أو بنقدها لإظهار نواقصها واستدراكها إن أمكن، ويتم هذا من خلال فكرة أو أفكار يأخذها منهم اقتباساً حرفياً كما وردت في المصادر، أو إعادة صياغتها بما يتناسب مع سياق لغة بحثه، وعليه، فإن الباحث ملزم بتوثيق كل ما تحصل عليه من معلومات لفائدة بحثه من الباحثين السابقين.

ويعد توثيق المراجع في البحث العلمي من أبرز الخطوات التي يجب أن يقوم بها الباحثون عند تنفيذ خطة البحث العلمي، ويمكن أن نقول أول ما تقع عليه أعين الممتحنين عند مناقشة البحث العلمي هو مدى استعانة الباحث بالمراجع، حيث إن في ذلك الدليل الواضح على مدى ما قام به من جهود للحصول على المعلومات التي ساعدته في التوصل للنتائج، والتي قام بتحليلها فيما بعد حتى وصل إلى الحلول المناسبة.

ويقصد بالتوثيق التأصيل العلمي والموضوعي، لمصادر البيانات والمعلومات التي يستفيد منها الباحث في تحقيق أغراض بحثه، والوصول إلى نتائج علمية. ومنها يمكن تعريف توثيق المراجع في البحث العلمي بأنه: "الإشارة إلى مصدر المعلومة أو البيان الذي أورده الباحث العلمي في البحث أو الأطروحة، للحفاظ على مجهودات وحقوق المؤلفين الأصليين".كما عرف أيضا بأنه : "أحد العلوم التطبيقية التي تهتم بتبويب وتنسيق المعلومات التي يُستعان بها في خطة البحث العلمي، لحفظ نواتج الإبداع الذهني البشري".

وعليه، سوف نتطرق إلى أهمية توثيق المراجع في البحث العلمي، وإلى أساليب التوثيق أسلوب توثيق المراجع، وفي الأخير نتعرض إلى كيفية التهميش.

أولا: أهمية التهميش

حيث يمثل توثيق المراجع وتهميشها أهمية كبيرة، لأن توثيق المراجع في البحث العلمي يفيد في إمكانية رجوع القارئ إلى مصدر المعلومة، من أجل الحصول على قدر أكبر في حالة الرغبة في الاستزادة، تعد كتابة التهميش في البحث العلمي دليلا على حسن اطلاع الباحث العلمي، وتتبعه للعديد من الدراسات السابقة، لاكتساب المعلومات والأفكار التي أوردها في خطة البحث العلمي، نهاية ما توصل إليه الأخير ، ثم يبني عليها رؤيته وصبغته الخاصة.

[1] قنديلجي عامر، المرجع السابق، ص164.
[2] عوابدي عمار، المرجع السابق، ص99.

كما يستعان بالتهميش لتدعيم وجهة نظر الباحث بآراء الآخرين من باحثين، فيجمع مختلف الآراء حول موضوع الدراسة، بقصد التمحيص والتعرف على الجوانب المختلفة، ونقاط القوة والضعف، وبالتالي الوصول إلى معرفة أفضل حول الموضوع من خلال التفاعل بين الباحثين وتوليد أفكار جديدة والتحليل وتبادل الآراء.

والهدف من التوثيق هو تقتضي أخلاقيات البحث العلمي الإشارة إلى مصادر البيانات والمعلومات ، التي استفاد منها الباحث في إنجاز بحثه ، للوصول إلى النتائج ، فمن خلال عملية توثيق البيانات والمعلومات المستفاد منها من باحثين سابقين ، يتحقق التأصيل العلمي والموضوعي للأفكار والآراء ، من خلال التعرف على الأفكار السابقة في الموضوع وأصحابها، وتقييم هذه الأفكار[1].

ثانيا: أساليب التهميش

أنواع توثيق المراجع في البحث العلمي هناك العديد من أنواع تهميش المراجع في البحث العلمي، ومن أهمها نجد ما يلي:

1-نظام MLA (Modern Language Association) :

يعتمد هذا النظام على ذكر الاسم الأخير للمؤلف ومعلومات عن المؤلف ورقم الصفحة عند الكتابة، كماأن التهميش يكون آخر الصفحات، وهي ميزة هذه الطريقة في التوثيق أنها تسمح للقارئ بالاستمرار في القراءة دون مقاطعة المراجع والهوامش مثل بعض الطرق الأخرى[2].

2- نظام APA (American Psychological Association):

يعتمد هذا النظام على ذكر الاسم الأخير للمؤلف وتاريخ المرجع مع الصفحة، وملاحظ في هذا النظام أن تاريخ المرجع يرد بين قوسين مباشرة بعد الاسم الأخير للمؤلف وإذا كان الكلام منقول بالنص فلابد من ذكر رقم الصفحة مع كتابة ص قبل الرقم. وميزة هذه الطريقة في التوثيق أنها تسمح للقارئ بالتعرف على مدى حداثة المرجع بمجرد ذكر اسم المؤلف[3].

3- نظام CBE Council of Biology Editors:

يعتمد هذا النظام على ذكر رقم متتابع في الكتابة (صغير إلى أعلى) يصحبه قائمة بالهوامش في نهاية البحث مرتبة حسب تسلسل ورودها في البحث.

يكتب فيه الاسم الأول للمؤلف ومعلومات عن المؤلف، ويلاحظ أن سنة نشر الكتاب في الأول مباشرة بعد اسم المؤلف. ويستمر الترقيم حتى نهاية البحث.

وتستخدم هذه الطريقة للتوثيق في كل العلوم لأن فيها يكون التوثيق على المعلومة الواردة وليس على مصدرها أو تاريخها وعلى من يريد تتبع المصدر وتاريخه ورقم الصفحة أن يفحص قائمة الهوامش

[1] نصر الدين ادريس جوهر، كتابة الاقتباس والحاشية والمراجع في البحث، سونن أمبيل الاسلامية، اندونيسيا، 2012، ص05.
[2] سيد محمود الهواري، أربعة نظم لتوثيق البحوث العلمية، البحوث الادارية والنشر،مصر، 2003، ص167.
[3] سيد محمود الهواري، المرجع السابق، ص 168.

المستخدمة في نهاية البحث[1]، حيث يتم ترقيم المراجع حسب تسلسل ورودها في البحث وبالطبع فإنها لا ترتب أبجديا.

ثالثا: كيفية التهميش في البحوث القانونية

يعتبر تحكم الطالب في قواعد الفهرسة و التهميش من أهم عوامل إنجاح البحث العلمي خاضعا في ذلك إلى القواعد المتعارف عليها خصوصا "الأمانة العلمية" عند قيامه بعملية الاقتباس، على أن يحرص الطالب على ذكر مصادر هذه الأفكار، وينسبها إلى أصحابها بذكرها في الهامش، و عند تهميش الأفكار و المفاهيم يجب إتباع و إحترام ما يلي:

1-تهميش المراجع باللغة العربية:

***في حالة المراجع المذكورة في الهامش لأول مرة:**

أ- **الكتب :** اسم ولقب الكاتب، عنوان الكتاب، الطبعة، الجزء، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

ملاحظة : عقب كل معلومة توضح فاصلة (،) ثم فراغ، وفي الآخر نقطة.

مثال:

- العربي بلحاج، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص....

- محمد حسين منصور، نظرية الحق ، الطبعة الاولى، دار الجامعة الجديدة لطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر،2004، ص...

***إذا كان الكتاب من إعداد مؤلفين :**

- اسم و لقب الكاتب الأول، اسم و لقب الكاتب الثاني، عنوان الكتاب، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة .

مثال : أحمد خيري كاظم، جابر عبد الحميد جابر، الوسائل التعليمية والمنهج، الطبعة 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص ...

***إذا كان الكتاب من إعداد ثلاثة مؤلفين أو أكثر:**

- اسم و لقب الكاتب (المذكور أولا) [و آخرون ...]، عنوان الكتاب، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

[1] المرجع نفسه، ص169.

مثال:

- أبو الفتوح رضوان [و آخرون ...]، الكتاب المدرسي، فلسفته، تاريخه و أسسه، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1962، ص...

***إذا كان الكتاب مترجما:**

- اسم و لقب الكاتب، عنوان الكتاب، ترجمة اسم و لقب المترجم، الطبعة، دار النشر، مكان النشر،سنة النشر، الصفحة.

مثال: - شارول روسو، القانون الدولي العام، تر:شكر الله خليفة، عبد المحسن سعد ، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987، ص.

ب-المذكرات والرسائل العلمية:

- اسم و لقب الكاتب، عنوان البحث، طبيعة الشهادة المحصل عليها، التخصص، الكلية، الجامعة، السنة، الصفحة.

مثال :

-عمارية بن كعبة ،الطرق البديلة لحل النزاعات الأسرية بين الزوجين في القانونين الجزائري و المغربي ، أطروحة دكتوراه في الحقوق ،تخصص قانون الخاص ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2021/2020، ص...

ج- المقالات :

-اسم و لقب الكاتب، عنوان المقال ، الجلد، العدد، الناشر، مكان النشر، سنة الناشر، الصفحة.

مثال :

-عماد عبد الرحيم الدحيات، نحو تنظيم قانون للذكاء الاصطناعي في حياتنا: اشكالية العلاقة بين البشر والآلة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد5، المجلد08، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي تامنغست،2019، ص...

ثانيا : في حالة المراجع المذكورة في الهوامش لمرات أخرى

أ-إذا كان المرجع في صفحة سابقة بكل عناصره:

يذكر في الصفحات الموالية بالشكل التالي:

-اسم و لقب الكاتب، المرجع السابق، ص...

مثال :

-محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص 23.

ب-إذا كان المرجع في نفس الصفحة، نفرق بن حالتين:

الحالة الأولى :-إذا كان تهميش هذا المرجع متتاليا دون أن يفصل بينه مرجع آخر يهمش بالشكل التالي – (1) اسم و لقب الكاتب، المرجع السابق، ص...

-(2) المرجع نفسه، ص...

الحالة الثانية :إذا فصل بين المرجعين مرجع آخر يهمش بالشكل التالي :

مثال:

-(1) محمد حسين منصور، نظرية الحق، الطبعة الاولى، دار الجامعة الجديدة لطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر،2004، ص 23.

-(2) يحيى أحمد موافي، الشخص المعنوي ومسؤولياته قانونا –مدنيا، إداريا، جنائيا-، منشأة المعارف، مصر، 1987،ص15.

-(3) محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص 23.

ملاحظة :- أي يستعمل مفهوم " المرجع نفسه " في حالة أن المرجع الثاني هو نفسه المرجع الذي يعلوه مباشرة.

ثالثا : إذا كان للكتاب أكثر من مرجع مستعمل في البحث العلمي:

-يجب أن يتبع اسم و لقب الكاتب بعنوان الكاتب، ثم عبارة "المرجع السابق "،ثم الصفحة،و هذا لأجل التميز بين المراجع المتعددة لنفس الكاتب.

مثال :

-(1) أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2003، ص..

-(2) أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، الطبعة الثامنة عشر، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر،2019، ص..

-(3) أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال، المرجع السابق، ص 21.

رابعا : تهميش باقي المصادر والمراجع بنفس الأسلوب .

أي بتطبيق قاعدتي:"المرجع السابق" أو "المرجع نفسه"

خامسا : في حالة استعمال عدد من الصفحات.

نستعمل قاعدة:"ص. ص "

مثال:

-احمد قوادري، الوجيز الكافي في اجراءات التقاضي في أحكام العامة للطرق البديلة في حل النزاعات، دار الهومة، الجزائر ،2013، ص.ص ...

2- **تهميش المراجع باللغة الأجنبية :**

-يستعمل نفس الأسلوب تقريبا الموضح سابقا.

أولا: في حالة المرجع الذي ذكر لأول مرة.

A-Les Ouvrages :

-Prénom et nom de l'auteur , Titre de l'ouvrage, Edition, Lieu de publication, L' année de publication, page.

-**Ex1 :**

- JEAN.PRADEL ,le consensualisme en droit pénal comparé , Melang –es ,Eduardo coneiacombrd ,1987 , p..

ثانيا : في حالة الرجوع إلى المرجع الذي سبق وأن ذكرت كل عناصره في صفحات سابقة.

Prénom et nom de l'auteur ,Op .cite , p :-

-**Ex** :- JEAN.PRADEL, Op. cite, P ...

ثالثا:في حالة ذكر المرجع لمرتين متتاليتين دون انقطاع.

-Ex :

-Abdel-Badech Salem, Artificial Intelligence Technology in Intelligent Health Informatics, Springer, Cambridge, 2019,p..

-lbid, P ...

B-ARTICLES :

-Auteur, titre, revue , Année, n° :,Année, P :

-Ex :

-P. Čerka, J. Grigienė and G. Sirbikytė. "Liability for damages caused by artificial intelligence", Computer Law & Security Review, vol. 31, no. 3, 2015.

C-Théses :

-Ex :

-C.Bertsia, "Legal liability of artificial intelligence driven-systems (Al)", thesis, international hellenic university, 2019.

رابعا: قائمة المراجع

ضرورة أن تكون قائمة المراجع والمصادر مقبولة من حيث الكم ومن حيث التنوع وحتى من حيث اللغات، مع ضرورة أن لا يقل عدد المراجع عن 30 مرجعا بمختلف أنواعها.

-القرآن الكريم: إذا تم الاعتماد عليه كمصدر لا يرتب لأنه يعلوا عن المراجع والمصادر ولا يعلى عليه.

-القوانين (مصادر): ترتب بحسب درجتها القانونية في سلم النظام القانوني السائد في الدولة وتكون كالاتي:

***الدساتير:** تكتب الدساتير الوطنية أولا، ثم تأتي الدساتير الأجنبية إن وجدت.

***المعاهدات الدولية :** ضرورة التفرقة بين المعاهدات الدولية السارية المفعول في الجزائر بالإشارة إلى تاريخ المصادقة عليها والتي تكتب أولا، على خلاف غير المصادق عليها من طرف الجزائر فتكتب ثانيا.

***النصوص التشريعية:** ضرورة التفرقة بين النصوص التشريعية بحسب الجهة الصادرة عنها وشكلها إلى ثلاثة أصناف وهي التشريعات العضوية ، التشريعات ، الأوامر.

***النصوص التنظيمية**: ضرورة ترتيبها بحسب الجهة الصادرة عنها كما يأتي: المراسيم الرئاسية، المراسيم التنفيذية، القرارات.

-الكتب: ضرورة التفرقة بين الكتب العامة والكتب المتخصصة في موضوع البحث إن وجدت، مثلما يجب التفرقة بين الكتب باللغة العربية واللغة الأجنبية، مع ضرورة ترتيبها ترتيبا أبجديا.

-المقالات العلمية: يجب التفرقة بين المقالات باللغة العربية واللغة الأجنبية مع ضرورة ترتيبها ترتيبا أبجديا.

- **المذكرات والرسائل العلمية:** وتشمل مذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه وتكون مرتبة حسب نوعها (دكتوراه، ماجستر، ماستر)، وأيضا مرتبة ترتيبا أبجديا.

-المؤتمرات العلمية: ضرورة ترتيبها حسب درجتها مؤتمر دولي، مؤتمر وطني يوم دراسي المؤتمر، وإذا تساوت في الدرجة ترتب ترتيبا زمنيا حسب تاريخ انعقادها كالمنتديات. وأيضا ترتب ترتيبا أبجديا.

-**مواقع الانترنيت:** وهنا يكون الاعتماد فقط على مواقع الهيئات الرسمية دون بقية المواقع، إذ هذه الأخيرة لا يُعتد بها كمرجع، مع ضرورة الإشارة إلى عنوان الموقع بأكمله مع الإشارة إلى تاريخ الزيارة للرابط من اليوم، الشهر، السنة والساعة.

قـــائـــمـة

قائمة المراجع

الكتب:

1. ابراش ابراهيم، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، ط1، دار الشروق، الأردن، 2009.
2. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1994.
3. بدر أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1994.
4. حجاب محمد منير، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط3، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.
5. الخشت محمد عثمان، فن كتابة البحوث العلمية واعداد الرسائل الجامعية، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، 1989.
6. داوود عزيز، مناهج البحث العلمي، ط1، دار أسامة، الاردن، 2006.
7. دشلي كمال، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2013.
8. دشلي كمال، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2016.
9. دويدري وحيد رجاء، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، ط1، دار الفكر المعاصر، سوريا،2000.
10. رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.
11. سيد محمود الهواري، أربعة نظم لتوثيق البحوث العلمية، البحوث الادارية والنشر،مصر، 2003.
12. شروخ صلاح الدين، منهجية البحث العلمي، دار العلوم لنشر والتوزيع، د.ب.ن، 2003.
13. الشيخلي عبد القادر، قواعد البحث القانوني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
14. الصريفي محمد عبد الفتاح، البحث العلمي –الدليل التطبيقي للباحثين-، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
15. طلعت همام، سين وجيم، مناهج البحث العلمي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1989.
16. عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، دون سنة النشر.
17. عبيدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
18. علي ابراهيم علي عبيدو، جودة البحث العلمي، ط1، دار الوفاء، مصر، 2014.
19. علي عبيدو علي ابراهيم، جودة البحث العلمي، ط1، دار الوفاء، مصر، 2014.
20. علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، ، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
21. عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث العلمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
22. عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني أصول إعداد البحوث والرسائل الجامعية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012.
23. عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1999
24. غنيم حسن عادل، حجر محمود جمال، منهج البحث التاريخي، دار المعرفة الأجنبية، مصر، 1993.
25. فاضلي ادريس، محاضرات في منهجية وفلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
26. فضل الله مهدي، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان،1998.
27. قنديجلي عامر ابراهيم، السامرائي إيمان، البحث العلمي الكمي والنوعي، دار اليازوري، الأردن، 2008
28. قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار البازوري العلمية، عمان، 1999.

29. قنديلي عامر، البحث العلمي واستخدام المصادر والمعلومات التقليدية والالكترونية، دار البازوري العلمية، الاردن، 2008.
30. كمال آيت منصور ورابح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 .
31. لويس معلوف، المنجد في اللغة والإعلام ، منشورات دار المشرق، ط 37، بيروت، 1998.
32. مبارك محمد الصاوي محمد، البحث العلمي اسسه وطريقة كتابته، المكتبة الأكادمية، القاهرة، مصر، 1992.
33. محمود محمد، أصول البحث العلمي، ط2، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، عمان، 2014.
34. مراح علي، منهجية التفكير القانوني النظرية والتطبيق، ط1، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010.
35. المشهداني سعد سليمان، منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة، الأردن، 2019.
36. مصطفى دعمس، منهجية البحث العلمي في التربية والعلوم الاجتماعية، دار المنهل، عمان، 2008.
37. ناجي عبد النور، منهجية البحث القانوني، مديرية النشر، الجزائر، 2003.
38. نصر الدين ادريس جوهر، كتابة الاقتباس والحاشية والمراجع في البحث، سونن أمبيل الاسلامية، اندونيسيا، 2012.
39. نصر سليمان، سطحي سعاد، منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية، دار السلام، مصر، 2005.
40. همشري عمر أحمد- المكتبة ومهارات استخدامها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

محاضرات:

1. بن رقية، محاضرات المنهجية، مطبوعة موجهة لطلبة سنة الأولى ليسانس جذع مشترك، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ، 2008/2007 .
2. بن واضح الهاشمي، منهجية اعداد بحوث الدراسات الجامعية العليا، مطبوعة جامعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.
3. حواسي يامنة، محاضرات في منهجية البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص القانون العقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، الجزائر، 2023/2022.
4. دحمانية علي، محاضرات في مقياس المنهجية، مقدمة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك، معهد الحقوق، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، السنة الجامعية2009/2008.
5. شريفي سلمى، مطبوعة مقياس منهجية البحث العلمي، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر، الجزائر،2020/2019.
6. طويل نسيمة، الشروط الأساسية لصياغة الاشكالية العلمية ووضع الفروض في البحوث العلمية، مطبوعات مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018.
7. فتيسي فوزية، منهجية البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولي ماستر تخصص قانون الأسرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر،2021/2020.
8. فريدة سقلاب، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، قسم حقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2017/2018.
9. قاشي علال، منهجية إعداد البحث العلمي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر القانون العقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2017-2018.

10. مسلم ابراهيم، منهجية البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص مالية وتجارة دولية، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية والعلوم التسيير،جامعة الجلفة، الجزائر، 2022/2021.

AREZKI Dalila, Méthodologie de la recherche gradué et post gradué, cours de méthodologie générale de la recherche gradué et post gradué), édition L'odyssée, Tizi Ouzou, 2008.

مقالات:

1. أحمد ذيب، المقدمة البحثية، حقيقتها، وعناصرها، وشروطها، مجلة البحوث والدراسات، مجلد1، ع2،جامعة الوادي، الجزائر، 2022.
2. رقيعي اكرام،أليات تعزيز الأمانة العلمية في البحث العلمي، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مجلد 5، ع4، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020.
3. طواهير عبد الجليل، ميدون، الدراسات السابقة في البحوث العلمية، مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، مجلد13، ع4، جامعة الوادي، الجزائر، 2022.
4. مايدي عبد الرحمان، عناصر المقدمة المعتمدة في البحوث والمداخلات العلمية دراسة في المضمون وطريقة الصياغة والمحاذير،مجلة الدراسات الاسلامية، مجلد 09، ع1،جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2020.

فهرس المحتويات

مقدمة 2

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للبحث العلمي

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي 5
المطلب الأول: تعريف البحث العلمي 5
الفرع الأول: التعريف اللغوي للبحث العلمي.....6
الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي للبحث العلمي.....6
المطلب الثاني: خصائص البحث العلمي 7
الفرع الأول: الموضوعية (البحث العلمي بحث موضوعي).....7
الفرع الثاني : البحث العلمي ممنهج (المنهجية).....7
الفرع الثالث : البحث العلمي بحث منظم ومضبوط 7
الفرع الرابع : البحث العلمي بحث حركي وتجديدي 8
الفرع الخامس : البحث العلمي بحث عام ومعمم.....8
الفرع السادس :البحث العلمي بحث تفسيري 8
الفرع السابع : البحث العلمي بحث نظري.....8
الفرع الثامن : البحث العلمي هو بحث تجريبي 8
المطلب الثالث : أنواع البحث العلمي.....9
الفرع الأول: أنواع البحوث بحسب المنهج 9
الفرع الثاني: أنواع البحوث بحسب طبيعة البيانات.....10
الفرع الثالث: أنواع البحوث من حيث طبيعتها.....10
الفرع الرابع: أنواع البحوث من حيث الإستعمال 11
المبحث الثاني: أهمية وأهداف البحث العلمي.....12
المطلب الأول :أهمية البحث العلمي 12
المطلب الثاني: أهداف البحث العلمي.....13

الفصل الثاني: مراحل البحث العلمي

المبحث الأول : مرحلة اعداد البحث العلمي.....16
المطلب الأول : مرحلة اختيار الموضوع 16
الفرع الأول : العوامل الشخصية لاختيار موضوع البحث 16

الفرع الثاني : العوامل الموضوعية لاختيار موضوع البحث.....18
المطلب الثاني صياغة الاشكالية 19
الفرع الأول: معايير صياغة الاشكالية.....20
الفرع الثاني: مراحل إعداد الإشكالية.....21
المطلب الثالث : مرحلة جمع المادة العلمية.....22
الفرع الأول: أنواع المادة العلمية 22
الفرع الثاني: مكان تواجد الوثائق.....23
المطلب الرابع: مرحلة القراءة والتفكير 23
الفرع الأول :أهداف القراءة 24
الفرع الثاني: شروط القراءة.....24
الفرع الثالث: أنواع القراءة 25
المطلب الخامس: مرحلة رسم الخطة.....26
الفرع الأول: شروط وضع الخطة.....26
الفرع الثاني :مشتملات خطة البحث.....28
المطلب السادس: مرحلة تدوين المعلومات 32
الفرع الأول: الأساليب التقليدية لتخزين المادة العلمية.....32
الفرع الثاني: الأساليب الحديثة لتدوين وتخزين المادة العلمية.....34
المبحث الثاني: إنجاز البحث العلمي.....35
المطلب الأول : ضوابط مرحلة الصياغة والتحرير 35
الفرع الأول: تحديد المنهج المعتمد من طرف الباحث 35
الفرع الرابع: ظهور شخصية الباحث 37
المطلب الثاني: الأمانة العلمية في صياغة البحث العلمي.....37
الفرع الأول : الاقتباس.....38
الفرع الثاني: التهميش في صياغة البحث العلمي 40
قائمة المراجع.....49